مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٤١**

الأربعاء ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٤/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد فيستيرفيله . . . . (ألمانيا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أذربيجان	السيد محمدياروف
	باكستان	السيد جيلاني
	البرتغال.	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد أوهين
	جنوب أفريقيا	السيدة نكوانا ماشاباني
	الصين	السيد يانغ جييشي
	غواتيمالا	السيد كابايروس
	فرنسا	السيد فابيوس
	كولومبيا	السيدة هولفين كويبار
	المغرب	السيد العثماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيغ
	الهند	السيد ماثاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رودهام كلينتون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1252211 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٤|٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/686)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والوزراء والممثلين الآخرين في القاعة. إن حضورهم تأكيد لأهمية موضوع التي سنتناولها.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/686، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

منذ أن بدأت ألمانيا فترة ولايتها الحالية في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شهدنا تغييرا هائلا في جميع أنحاء الشرق الأدنى والشرق الأوسط. فقد أعربت شعوب المنطقة عن آمالها في تحقيق الكرامة والديمقراطية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والرفاه واحترام حقوق الإنسان الأساسية لديها.

في البداية، تكلمنا عن الربيع العربي، لكننا تعلمنا أنه من الأفضل أن نتكلم عن المواسم العربية.

إن الحراك من أجل التغيير في العالم العربي لم يتبع النموذج ذاته في كل بلد، بل إن الحالة، أكثر من أي وقت مضى، تختلف من بلد لآخر. غير أن عملية التغيير متواصلة.

ويساورنا القلق جميعا إزاء الاضطرابات الأخيرة في العديد من البلدان العربية جراء فيديو مخز معاد للإسلام. وأود أن أعرب عن موقف واضح تماما.

أستطيع أن أفهم جيدا أن يشعر المؤمنون بإهانة بالغة جراء ذلك الفلم السيئ والمخزي، لكن الرد على تلك الاستفزازات، لا يمكن أن يكون استخدام العنف. ولا يمكن تبرير العنف والقتل.

إن ما نشهده الآن ليس مواجهة بين الأديان، وليس صراعا بين الثقافات. إن ما نشهده الآن هو صراع داخل المجتمعات. إنه صراع بين العقول المنفتحة والعقول المتحجرة. إنه صراع بين العقلانيين والأصوليين، وصراع بين المسالمين والعنيفين. كما يتعين أن يتيح هذا الأسبوع تعزيز أولئك الذين يؤيدون الاحترام والتسامح في جميع المجتمعات في العالم بأسره، والذين يعلمون بأن الحرية والمسؤولية ما هما سوى وجهان لعملة واحدة. وليس ثمة شك أين تقف ألمانيا. إننا الآن أكثر من أي وقت مضى نؤيد أولئك الذين يعملون من أجل السلام. إننا نرى التحديات، لكننا نؤمن بالفرص التاريخية التي يتيحها التغيير في العالم العربي. وعرض ألمانيا لشراكة تحول، من أجل توفير التعليم وفرص العمل والنمو لا يزال قائما.

إضطلعت جامعة الدول العربية بدور ريادي فيما يتعلق بالسلام والأمن الإقليميين. واتخذت موقفا واضحا إزاء الصراعين في سوريا وليبيا. لكن لا تزال احتمالات تحقيق السلام، بعيدة المنال بالنسبة للشعب السوري. ويتعين علينا

كمجتمع دولي، أن نكون متحدين من أجل وقف العنف، والمساعدة على الشروع في تنفيذ عملية انتقال سياسي. ويجب علينا القيام باستجابة مشتركة. نحن مدينون للناس بذلك. كما أننا نقدر القيادة النشطة لجامعة الدول العربية، من أجل وقف القتل في سوريا.

جعل التغيير الذي شهده العالم العربي السلام في الشرق أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتشكل المفاوضات السبيل لتحقيق حل الدولتين، الذي يرضي المطالب المشروعة لكلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني. ولذلك يجب أن نضمن أن تظل عملية السلام تشكل أولوية على جدول الأعمال الدولي. وقدمت جامعة الدول العربية، من خلال تأييدها لمبادرة السلام السعودية، عرضا بناء يكتسي أهمية كبيرة.

إننا نعتقد أنه من الضروري تعزيز وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. والتزام الجامعة العربية بالقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساس المزيد من التعاون. قبل كل شيء، لا بد من إجراء المزيد من التركيز على ما يمكن أن نحققه معا في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها. كما أننا بحاجة إلى إحراز تقدم عملي. على سبيل المثال، يمكن أن نفكر في إجراء إحاطات إعلامية ومشاورات أكثر تواترا مع ممثلي جامعة الدول العربية. كما أود أن أوصى أيضا بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في القاهرة، من أجل تحسين التعاون مع أمانة جامعة الدول العربية.

لقد حان الوقت. حيث أن العالم العربي يمر بفترة تغير تاريخي، فلنغتنم هذه الفرصة لفتح صفحة جديدة من التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إننا نلتقي في زمن التغير التاريخي والملهم في كثير من الأحيان، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتجري حاليا العديد من التحولات الهامة جدا في العالم العربي، وتمضي قدما بصعوبة، لكن تتجه بوضوح صوب تحقيق الحريات التي جرى الحرمان منها لفترة طويلة. لكن في الوقت الذي تتهاوى فيه نظم قديمة، وتكافح أخرى من أجل البروز، فإن الوقت الحالي أيضا هو وقت قلق وعنف مأساوي واسعي النطاق.

ولا تزال عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين تتسم بالجمود، لأن هامش حل الدولتين يضيق على نحو خطير. وتظل مبادرة السلام التي أطلقتها جامعة الدول العربية، جزءا مهما من الإطار الذي يرمي إلى إنهاء الاحتلال وإبرام اتفاق طال انتظاره. وأنا أعول على سخاء أعضاء الجامعة المستمر فيما يخص تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ في وقت الحاجة هذا. كما أحث الأعضاء والأعضاء الآخرين للمجتمع الدولي، على القيام بالمزيد فيما يخص كلا الأمرين.

أصبح الصراع في سوريا، يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. إن مأساة إنسانية تتكشف على مرأى من الجميع، ولكن أيضا في ظلمة السجون، وتحت أنقاض أحياء بأكملها وفي العقول المصدومة للأطفال. إنني أناشد جميع أصحاب النفوذ إقناع الطرفين بأنه لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة.

التوترات في المنطقة ملتهبة أيضا جراء المسائل النووية. وينبغي لأعضاء المجلس القيام بما عليهم، من أجل الحد من أي تصعيد والإصرار على التوصل إلى حلول سلمية، تحترم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

حدثت أيضا اضطرابات، نتيجة فعل كراهية طال أحد الأديان، وأدى إلى إهانة مفهومة وإلى عنف غير مقبول على حد سواء.

وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، أرحب بهذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الشراكة بين الجامعة والمجلس.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتيح فرصا واسعة للمنظمات الإقليمية. و يعترف مجلس الأمن منذ فترة طويلة بالدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به فيما يخص توطيد اتفاقيات السلام وتعزيز السلم والاستقرار.

مع عصر سياسي جديد يشهده العالم العربي، اكتسبت جامعة الدول العربية إدراكا جديدا لهدفها. وكانت الجامعة ضمن أوائل المنظمات، التي اعترفت علنا بأن جذور الثورة التونسية تعود إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى التطلع لتحقيق المزيد من الحرية والعدالة. وكانت الجامعة أيضا من بين أوائل المنظمات التي نددت بالفظائع التي ارتكبها النظام الليبي السابق، وحثت المجتمع الدولي على التحرك.

عملت كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على المساعدة على ضمان شفافية الانتخابات التاريخية التي جرت في تونس وليبيا. وكان دورنا المشترك أكثر بروزا في سوريا. وقدم أعضاء في جامعة الدول العربية إسهامات كبيرة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. بطبيعة الحال، عيّنا معا أولا، المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان، ولاحقا الممثل الخاص الأخضر الإبراهيمي، كمبعوثين لنا في إطار السعي للتوصل إلى حل سياسي. وتحتاج جهود الوساطة تلك إلى دعم ملموس وقوي من قبل المجلس.

واستشرافا للمستقبل، أرى أربعة مجالات تستحق اهتماما خاصا.

أولا، دعونا نحسّن تبادل المعلومات. وينبغي أن يكون الحوار بين أمانتينا مركزا ومتواترا. ويمكن أن يتمثل السبيل الآخر لتعزيز الاتصالات في إقامة مكتب المبعوث الخاص المشترك لسوريا ونائبه في القاهرة، وهي إمكانية يجري النظر فيها حاليا.

ثانيا، ينبغي أن نضع منع نشوب الصراعات في صلب جدول أعمالنا. وتواصل الأمم المتحدة تعزيز قدرتها على التحرك في وقت مبكر، بينما تساعد المنظمات الإقليمية على بناء قدرات التيسير والوساطة والحوار.

ثالثا، دعونا نستكشف مجالات جديدة للتعاون. حيث ينطوي الشرق الأوسط على إمكانيات هائلة لتنمية الطاقة المستدامة، لذلك دعونا نستكشف المزيد مما يمكننا فعله، في سياق مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقتها. ولا ينبغي حصر علاقتنا في الإجراءات السياسية المتخذة بشأن الأزمات الفورية الآنية.

رابعا، دعونا نضمن نجاح التحولات التي تم تحريكها. ويجب أن نستمر في الاستعداد لتقديم المساعدات الملموسة، إذا ما طلبت أو عندما تطلب. ويمكن للأطراف الخارجية أن تتشاطر خبرتها وتشجع على إحراز تقدم، بتواضع وصبر واحترام، لكن يتعين أن يقوم كل مجتمع بالعمل الرئيسي، وأن يجري ذلك داخل كل مجتمع.

في هذا الوقت المضطرب الذي تشهده المنطقة العربية، فإن الناس يتطلعون إلى أن تقف منظمتانا إلى جانبهم في خضم كفاحهم من أجل العدالة والكرامة وإيجاد الفرص.

وجامعة الدول العربية شريك موثوق به للأمم المتحدة. وأتطلع للعمل مع الجامعة بشكل أوثق لتحقيق تطلعات شعوب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد العربي: في البداية، أود أن أتوجه بالشكر العميق والتقدير للصديق العزيز غيدو فسترفيله، وزير خارجية ألمانيا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على مبادرته بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط وسبل تعزيز علاقة التعاون والعمل المشترك بين المجلس وجامعة الدول العربية. إن هذه المبادرة تأتي لترسيخ المبدأ الهام الذي وضع أسسه ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن، الذي شجع التنظيمات الإقليمية على معالجة الأمور المتعلقة بمشاكل هذه المناطق، مع الالتجاء إلى مجلس الأمن لإيجاد حلول للنزاعات وصون السلام والأمن الدوليين.

وقد تحرك المجلس في هذا الاتجاه بالفعل في كثير من الأحيان، وأصدر الكثير من القرارات التي تدعم هذا التوجه، من أهمها قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، وبخاصة الفقرة ٧ منه، التي تشير إلى عقد اجتماعات دورية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية لدفع التعاون في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، لابد من التأكيد منذ البداية على أن الشفافية والوضوح والصراحة التامة هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها أي تعاون بين الطرفين. وأود أن أتكلم اليوم بشفافية وأن أكون واضحاً وصريحاً وأميناً فيما أراه بداية لحوار ضروري ومطلوب بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية.

إن جامعة الدول العربية التي نشأت قبل بضعة أشهر من نشأة الأمم المتحدة، تؤمن أن أهم الدعائم التي يقوم عليها الأمن والسلم الدوليان هي مصداقية مجلس الأمن وفاعليته، والتنفيذ الكامل والصادق والدقيق لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات المجلس. وترى الجامعة أن عدم تنفيذ تلك القرارات هو أحد الأسباب الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار، إقليمياً ودولياً.

والعلاقة بين مجلس الأمن والقضايا العربية قديمة منذ نشأة الأمم المتحدة ذاتها. وهناك قرارات صدرت منذ أكثر من ستة عقود تتعلق بفلسطين، القضية المركزية الأولى للعالم العربي كله، التي تشكل العنصر الأساسي للتوتر وعدم الاستقرار المستمر في هذه المنطقة منذ عقود طويلة، والتي تعد أقدم القضايا المعلقة دون حل أمام المجتمع الدولي.

وجامعة الدول العربية تؤكد دائماً أن التسوية العادلة والدائمة واالشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية في قلبه، لن تتحقق إلا بالتنفيذ الكامل والأمين لقرارات مجلس الأمن التي عالجت كل جوانب النزاع. فقد أصدر المجلس عدة قرارات تتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وأبرزها القرارين الشهيرين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرارات تتعلق بعدم مشروعية بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، لعل أهمها القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، والقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) بشأن عدم الاعتراف بالإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في القدس الشريف. وهناك قرارات تتعلق بالجولان العربي السوري المحتل، وأخرى تتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان. كما اتخذ المجلس عدة قرارات اعتبرت أن أساس الحل على المسار الفلسطيني يُبنى على حل قيام الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان في سلام جنباً إلى جنب في حدود آمنة ومعترف بها. إلا أن كل هذه القرارات لم تنفذ. واستمر التوتر وعدم الاستقرار حتى الآن في الشرق الأوسط. وبقي الشعب الفلسطيني الشعب الوحيد في العالم الذي لم تحل قضيته ولم يحصل على حقه

المشروع غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة.

لقد آن الأوان لكي يعيد المجلس حساباته في أسلوب معالجة هذه المواضيع الهامة، وأن يراعي المنحى الذي اتبعه في الأعوام السابقة، هذا التوجه الذي يقوم على إدارة التراع وليس إنهاء التراع، وهو ما يتطلب، في جملة أمور، عدم الكيل بمكيالين وعدم إصدار قرارات تُبنى على ازدواجية المعايير. ومما يدعو للاستغراب، أنه باستثناء قرار أو اثنين صدرا في الأربعينيات، فقد صدر أكثر من ١٠٠ قرار بشأن القضية الفلسطينية، لم يبدأ قرار منها بالقول "تحت الفصل السابع". لذلك، نرجو أن يعيد المجلس النظر في مثل هذه الأمور في القريب العاجل.

إن الأزمة السورية تزداد تفاقماً وتدهوراً يوماً بعد يوم. فاستمرار الحكومة السورية في اللجوء إلى الحل الأمني، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات ضد الشعب السوري، ورفضها التجاوب مع جميع المبادرات المطروحة، بما في ذلك الكثير من المبادرات التي أطلقتها جامعة الدول العربية منذ شهر تموز/يوليه من العام الماضي، قد أوصلتنا إلى وضع مأساوي وخطير. فقد استمر سقوط الضحايا الأبرياء من أبناء الشعب السوري، كما أن أعداد اللاجئين النازحين إلى الدول المجاورة في ازدياد، وشبح الحرب الأهلية ذات الطابع الطائفي يخيم على سوريا، بل على المنطقة كلها، منذراً بكارثة إقليمية ودولية ستطال الجميع، وسيمتد أثرها لسنوات، بما تحمله من تهديد للسلم والأمن الدوليين في العالم كله، وليس في هذه المنطقة فحسب.

وقد حرصت جامعة الدول العربية على التعاون مع الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة منذ البداية. وحضرت إلى هنا بالفعل مع رئيس وزراء قطر، رئيس اللجنة المعنية بسوريا، منذ أكثر من ستة شهور، وعرضنا الأمر على مجلس الأمن.

وجرى مؤخراً تعيين ممثل مشترك للمنظمتين، في بادرة جديدة لأسلوب العمل بينهما. كما لجأت الجامعة إلى مجلس الأمن، وطلبت إليه بوضوح شديد، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة والسلطة الموكلة إليه، العمل على صون الأمن والسلم الدوليين فيما يتعلق بسوريا، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض تنفيذ القرارات التي أصدرها المجلس نفسه، وتطبيق الخطة التي سبق أن بلورها السيد كوفي أنان، المبعوث المشترك السابق للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وكذلك تنفيذ البيان الختامي الصادر عن اجتماع جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي، الذي صدر بموافقة الدول الخمس دائمة العضوية، ووضع أسس بدء عملية الانتقال السياسي في سوريا، ولم يحدث شيء حتى الآن.

ويجب أن يكون التركيز الآن على أمرين. أولاً، وقف شلال الدم الذي نراه أمامنا كل يوم في سوريا؛ ثانياً، بدء المرحلة الانتقالية التي يجب أن تؤدي في النهاية إلى نظام ديمقراطي سليم يحقق المطالب المشروعة للشعب السوري في أن يحيا في عزة وحرية وكرامة.

ولكن بمنتهى الأسف، فشل مجلس الأمن حتى الآن في تحقيق أي من هذه الأهداف، نظرا لعدم التوافق بين الدول الدائمة العضوية وبقيت قراراته -وآسف لأن أقول هذا- حبرا على ورق ولا يتم الالتزام بها، في حين يستمر مسلسل القتل وسفك الدماء والتدمير، وتزداد الأوضاع خطورة ومأساوية. وأقول بمنتهى الصراحة والوضوح أنه إذا أردنا لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، النجاح فلا بد أن يسانده مجلس الأمن ويقدم له الدعم الكامل فعلا لا قولا، بهدف تنفيذ قراراته بشكل ملزم لجميع الأطراف. ولا بد من اللجوء هنا إلى أحكام الفصل السابع وتنفيذ القرارات لتي تصدر من

المجلس بشكل ملزم. فهذه هي المسؤوليات المنصوص عليها في الميثاق.

إن التحديات التي تواجه الأمن والسلم والتي يمكن أن نتعاون بشأنها كثيرة ومتعددة الأوجه. ومنها التقليدي، ومنها ما يظهر حديثا وينتشر سريعا في عصر تطور وسائل الاتصال الحديثة. وقد شهد العالم خلال الأسابيع الأخيرة أحداثا مقلقة للغاية بسبب ظهور أعمال مسيئة للإسلام ورسوله عليه الصلاة والسلام. ومع رفضنا الكامل لردود الأفعال العنيفة التي وقعت في بعض البلدان من اعتداءات غير مسؤولة ومشينة على بعض السفارات والمنشآت الأجنبية، راح ضحيتها للأسف الشديد السفير الأمريكي في بنغازي ومواطنون أبرياء، أقول مع رفضنا لهذه الأفعال التي لا يمكن تبريرها، فإننا ندق ناقوس الخطر محذرين من أن الإساءة للأديان –جميع الأديان– وللمقدسات الدينية ورموزها والاستهتار بالمعتقدات بات أمرا يهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بكلمات ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ في ترسيخ لمبدأ أن العلاقات بين الشعوب هي أساس الأمن والسلم الدوليين. ولهذا، فإن على المجتمع الدولي أن يتصدى بكل حسم وحزم لكل ما يعيد مفاهيم العنصرية البغيضة. إننا نعلي قيم حرية الفكر ونرى أنها مبادئ يجب أن تحترم وأن تصان. ولكننا لا نرى أية علاقة بين حرية الإبداع والرأي والتعبير، التي تهدف إلى إثراء الثقافة وبناء الحضارة من ناحية، وبين أعمال لا تهدف إلا إلى ازدراء معتقدات وثقافة وحضارة الآخرين، والتحريض على الكراهية وإثارة الفتن من ناحية أخرى. وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أكد على حرية العقيدة والدين، فإن هذا لا يعني فقط الحق في بناء دور العبادة وممارسة الشعائر، ولكنه يعني أيضا الحق في أن تكون العقيدة محترمة ومصانة وألا تتعرض للإساءة والتجريح والتمييز. وإذا كان المجتمع الدولي قد جرّم الإيذاء البدني، فهو في نفس الوقت وبالقدر ذاته يجرّم الإيذاء النفسي والروحي. ولا يجب أن نسمح للمتطرفين أن يستغلوا مبادئ الحرية والفكر لكي ينشروا مفاهيم الكراهية والفتن.

من هنا، وبعد أن بات من الواضح أن ازدراء الأديان والمعتقدات أصبح ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن والسلم على الصعيد الدولي، فإن جامعة الدول العربية تطالب ببلورة إطار قانوني يبني على قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦١٨ (٢٠٠٥) الذي يهدف إلى التصدي لازدراء الأديان وضمان احترام المعتقدات الدينية ورموزها، وكذلك على أساس المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويجب أن نعمل سويا لتدعيم الحوار الذي يحقق مزيدا من التفاهم بين الثقافات والحضارات وينشر قيم التسامح والمحبة والمثل العليا. إن آفاق التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية، وجامعة الدول العربي من ناحية أخرى، بهدف التعامل مع التحديات التي تواجه الشرق الأوسط كبيرة ومجالها متسع. ففي اليمن، علينا تكثيف الجهود لأن نتعاون معا على تقديم الدعم اللازم للحكومة حتى تتمكن من التغلب على الآثار التي خلفتها الأزمة السياسية وتداعياتها الاقتصادية ومساندة في إنجاز متطلبات المرحلة الانتقالية وإتمام عملية إعادة الإعمار. وبالنسبة للوضع في ليبيا، فإنني آمل أن يسهم تعيين السيد طارق متري، الممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا، في مواصلة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وممثلها في ليبيا لتقديم جميع أشكال الدعم للشعب الليبي في مجال إعادة الإعمار وإعادة بناء الدولة.

لقد كان للتعاون المشترك بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الدولية المعنية بالتنمية في المسألة الصومالية، الفضل في إنهاء الفترة الانتقالية في الصومال بنجاح، وبدء مرحلة المؤسسات الدائمة. وبالمثل

كان هذا التعاون ناجحا ومثمرا في دارفور وفي العلاقة بين السودان وجنوب السودان، والتي يجب ألا نسمح بأن تعود إلى مربع التوتر الأول. وقد شاركت الجامعة العربية في طرح مبادرة لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأيدها مجلس الأمن. وأدعو إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين المنظمات الثلاث لدعم السلام. وآمل أن يتوصل الرئيسان البشير وسلفا كير إلى اتفاق نهائي بشأن القضايا الخلافية في أديس أبابا، وأدعو المجلس إلى إتاحة الوقت الكافي لهما لإنجاز ذلك.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة الهامة لأشير إلى تحد كبير أمام المنطقة. فنحن مقبلون في نهاية هذا العام على خطوة تهم الشرق الأوسط بشكل خاص، وتهم العالم أجمع، وهي خطوة لا يزال العالم ينتظرها، وتتمثل في التحرك العملي نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويتطلب هذا المؤتمر الذي ينظمه الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع ثلاث من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، دعما رسميا من قبل المجلس وتحفيزا لكل المنطقة على المشاركة فيه بفعالية. والمهم أن يكون شبح الحرب النووية وشبح الحروب التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل بعيدين عن هذه المنطقة الحساسة.

إن التعامل مع المنطقة يجب ألا ينحصر في النظر إليها على أنها منطقة نزاعات وتهديد، بل يجب النظر إليها على أنها أيضا منطقة يمكن أن تكون حافلة بالآمال والطموحات والفرص. وإن التحديات التي تواجهها المنطقة متنوعة وليست سياسية وعسكرية فقط، بل هي تحديات تنموية اجتماعية أيضا. وإن التعاون في جميع هذه القضايا وفي مسائل أخرى بشكل فعال وعملي، يتطلب مراجعة وتحديث وتفعيل أطر العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وابتكار أساليب وآليات جديدة لها.

وأود ابتداءً أن أطرح بإيجاز شديد بعض المقترحات في هذا الصدد.

أولا، يجب تحدث اتفاقية التعاون الموقعة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٤٤/٧) الموقعة في عام ١٩٨٩، بما يتماشى مع الأولويات والتحديات الناشئة والمستقبلية. ثانيا، عقد اجتماعات دورية - كلما تطلّب الأمر - بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، متمثلة في رئاسة القمة العربية ورئاسة مجلس وزراء جامعة الدول العربية وأمين عام جامعة الدول العربية. ثالثا، رفع مستوى اجتماعات التعاون التي تعقد بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على أن تسفر تلك الاجتماعات عن برامج حقيقية قابلة للتنفيذ، وخاصة في مجال منع النزاعات وفضها وحفظ السلام، حتى يمكن لآليات جامعة الدول العربية أن تعمل بشكل متكامل مع آليات الأمم المتحدة.

خامساً، الاهتمام أيضا بدعم قدرة جامعة الدول العربية ورفع كفاءتها في مجالات التنمية البشرية.

لا يسعني في الختام إلا أن أكرر الشكر والتقدير للمبادرة التي قمتم بها بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وأن أشكر جميع السادة الوزراء والسفراء الذين يشاركوننا، وأرجو أن يكون هذا الاجتماع بداية تفاعل جديد بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية لدعم الأمن والسلم في الشرق الأوسط حتى تتحول المنطقة من منطقة نزاعات وأزمات إلى منطقة أمن واستقرار، وحتى تتمتع الشعوب بالسلام والرخاء ولكي تعود إلى مكانتها التاريخية كأحد أهم منابع العلم والمعرفة ومنارة للثقافة والحضارة الإنسانية. إن مجلس الأمن كان منذ نشأة الأمم المتحدة يعتبر أمل الإنسانية لحماية السلام العالمي، وأرجو أن يتحقق هذا الأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي الأمين العام السيد نبيل العربي على إحاطته، وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لمعالي السيد سعد الدين العثماني وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

السيد العثماني (المغرب): سيدي الرئيس، أشكر في البداية معالي وزير خارجية ألمانيا الاتحادية على مبادرته بالدعوة لهذا النقاش المفتوح حول موضوع السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط والتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأشيد بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام، السيد بان-كي مون، ومعالي الأمين العام السيد نبيل العربي لتحقيق الأهداف المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مجدداً لهما ثقة ومساندة المملكة المغربية الكاملة لمساعيهما في هذا المجال.

شكلت منطقة الشرق الأوسط خلال العصور مهداً لحضارات مختلفة أغنت التراث الإنساني، لكنها، في نفس الوقت، عرفت صراعات متعاقبة غيّرت خريطتها، وولدت أوضاعاً سرعان ما تطورت إلى نزاعات مفتوحة عانت منها شعوبها ولا تزال تعاني الأمرين. وتوجد المأساة الفلسطينية المستمرة في صلب إشكالية الأمن والسلم في الشرق الأوسط، وترهن حاضر أجيال بكاملها ومستقبل هذه الأجيال، مما يتحتم معه إيجاد حل عادل وشامل لها. وبالرغم من المجهودات المتلاحقة التي عرفتها السنوات الأخيرة فإن هذه الأزمة ما زالت عصية على الحل بسبب تعنت إسرائيل وانعدام الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لتفعيل الحل العادل والشامل المتفق عليه. وقد تزامن كل هذا مع الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة في المرحلة الأخيرة مطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الشعوب، وهو الذي أدى إلى تغييرات جذرية حملت معها واقعاً جديداً من الضروري استيعاب معانيه واستشراف آفاقه إقليمياً ودوليا.

إننا نحي هذا التعاون بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ونعتبر تكثيف هذا التعاون ضرورة ملحة، خصوصاً أننا نشهد اليوم تنامياً مضطرداً لدور جامعة الدول العربية ونشهد إرادة جديدة لأعضائها لتقوية دورها لما فيه مصلحة شعوبها، وقد ظهر مؤخراً أن الجامعة العربية يمكن أن تقوم بدور فاعل كما فعلت في القضية السورية. وفي هذا الصدد، نثمن هذا الاجتماع، ونثمن أيضاً مبادرة الوفد الألماني إلى تتويجه بإعلان رئاسي يدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتفعيل هذا التعاون وتطويره. وأنا هنا أثمن وأُثني على الإجراءات التي أشار إليها الأمين العام نبيل العربي. كما يؤكد هذا الإعلان الرئاسي المرتقب على أهمية مبادرة السلام العربية وجدواها وواقعيتها.

لا بد أن أعطي جزءاً من الوقت للقضية الفلسطينية التي بات إحراز التقدم فيها أمراً أكثر إلحاحاً من ذي قبل. للأسف الشديد هناك جهود وعربية كثيرة، لكن إسرائيل ما زالت مصرة على التمادي في انتهاكات ممنهجة لقرارات الشرعية الدولية. هناك، أولاً، قضية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، والاستمرار في الاستيطان يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف، وهو عقبة أمام عملية السلام، وهو تنكر للمواثيق الدولية، ويفرض أمراً واقعاً يعقد أكثر عملية السلام. هناك، ثانياً، أعمال العنف التي ترتكب باستمرار من قبل العديد من المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وللأسف الشديد لم تكن ردود فعل المجتمع في مستوى معاناة هؤلاء الفلسطينيين على أرض الواقع. هناك، ثالثاً، معاناة آلاف الأسرى الفلسطينيين بينهم محتجزون قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. ورغم المطالبات الدولية ورغم الترتيبات المتوصل إليها بوساطة مصرية فإن الملف لم يُحل. وهناك،

رابعاً، العمل الدؤوب لإسرائيل على تغيير المعالم الحضارية والدينية والإنسانية لمدينة القدس بما يخالف الشرعية الدولية. فالاستيطان في القدس الشريف لا يزال مستمرا بوتيرة عالية وأعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى، وهو مكان مقدس لدى المسلمين، مستمرة أيضاً بدون الأخذ بعين الاعتبار صيحات المجتمع الدولي ولا حتى تدخلات اليونسكو الكثيرة. وهناك عملية هدم باب المغاربة، الذي ينسب إلى المغاربة بهذه المدينة، التي لها مكانة خاصة عندنا، هذا الباب يُهدم اليوم آخر بقاياه. وهناك أيضاً اعتداءات متتالية حتى على مآثر ومقدسات مسيحية في القدس أو في مدن فلسطينية أخرى.

أمام هذه التحديات، فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، طالبت وتطالب بوقف كل أعمال الهدم التي تطال هذه المقدسات، وأعمال الهدم التي تطال حي المغاربة وكل المعالم المسيحية والإسلامية في المدينة، وتهيب بالمجتمع الدولي التدخل بشكل عاجل لحماية تراث ديني وحضاري عريق يعتبر تراثاً إنسانية في ملك الإنسانية كلها وليس في ملك هذه الأديان فقط.

خامساً، نشجب سياسة فرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني في تحدٍ صارخ مرة أخرى للاتفاقيات وقواعد القانون الدولي. وقد أدت سياسة الإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار مختلف أشكال الحصار الجائر على الأراضي كافة، خاصة في قطاع غزة منذ ٢٠٠٦، إلى معاناة إنسانية تتفاقم يوماً بعد يوم وتستدعي استنفار المجتمع الدولي. وانطلاقاً من قناعتنا بأن استتباب السلام والأمن في المنطقة يمر بالضرورة بإحقاق الحق والتخلي عن أي ممارسات غير قانونية وغير سليمة وغير مقبولة في المواثيق الدولية، والتخلي عن اعتماد منطق القوة، والتخلي عن فرض سياسة الأمر الواقع، وطرح الشروط التعجيزية، انطلاقاً من كل هذا ندعو الرباعية الدولية لحمل إسرائيل على الالتزام بالمقررات الأممية والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية والعمل الجاد لإيجاد حل عادل للنزاع. كما أكرر هنا دعم المملكة المغربية سعيَ السلطة الفلسطينية لاكتساب الدولة الفلسطينية وضعيتها الطبيعية بالأمم المتحدة.

لا بد من كلمة ولو موجزة على مأساة طويلة وكبيرة هي مأساة الشعب السوري الشقيق. نشجب مرة أخرى العنف المستمر الذي يمارسه النظام السوري في حق المدنيين، ونؤكد على ضرورة التوصل إلى الوقف الفوري لأعمال القتل وإطلاق عملية سياسية بمشاركة مختلف أطياف الشعب السوري ومكوناته، وصولاً إلى تحقيق آمال وتطلعات هذا الشعب في نظام سياسي ديمقراطي تعددي في إطار الوحدة الوطنية وفي إطار سيادة وسلامة الآراضي السورية، بعيداً عن أي تدخل عسكري أجنبي أو خارجي، وأؤكد مرة أخرى على دعم مختلف الجهود الدولية والجهود العربية الهادفة إلى معالجة هذه الأزمة بما فيها اليوم وخصوصاً مهمة الممثل العربي الأممي المشترك السيد الأخضر الإبراهيمي الذي نتمنى صادقين أن ينجح في مهمته، ونشكره على شجاعته لاستلامه لهذه المهمة الصعبة في هذا الوقت الصعب. ونتمنى أن يتمكن هذا المجلس من أن يتكلم جميع أعضائه بصوت واحد وبحلول واضحة وقوية لمعالجة هذا الوضع. وسيستضيف المغرب الاجتماع الرابع لأصدقاء الشعب السوري في آخر هذا الشهر ونتمنى أن يسهم، من بين مبادرات أخرى، في إنهاء هذا الكابوس المرعب عن الشعب السوري.

إن منطقة الشرق الأوسط تواجه اليوم مجموعة تحديات يتوجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته فيها ومنها ضرورة إشاعة روح التسامح والسلم والأمن في المنطقة بما يخدم تطلعات شعوبها للعيش في سلام ووئام مع باقي شعوب العالم على أساس الاحترام المتبادل.

ومن هنا فإننا ننظر إلى قضية العنف الذي تولد عن الأعمال المسيئة للإسلام أو أشكال ازدراء الأنبياء والأديان بنظرة وسطية: إننا نرفض جميع الأعمال أو أشكال ازدراء الأنبياء جميعاً والأديان جميعاً وفي نفس الوقت نرفض جميع أعمال العنف التي تستهدف الأبرياء والممتلكات. وأذكر بأن المملكة أدانت، وعلى أعلى المستويات، الهجوم الذي استهدف القنصلية الأمريكية ببنغازي وأفضى إلى وفاة السفير الأمريكي في ليبيا وثلاثة من موظفي القنصلية، ونددنا بذلك الهجوم كما نددنا بالاستفزازات المريبة وغير المقبولة التي تستهدف القيم المقدسة للدين الإسلامي ولجميع الأديان، وندعو إلى إقرار ميثاق دولي لاحترام الأنبياء جميعاً والرموز الدينية ومنع تجريحهم والتطاول عليهم.

نحتاج إلى تعاون جهوي خلاق وفعال ومرة أخرى نقول إن التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة شيء مهم نرجو تكثيفه وتعميقه وتقويته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لوران فابيوس، وزير خارجية جمهورية فرنسا.

السيد فابيوس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لديّ بعض ملاحظات أودّ إبداءها بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية؛ أولى ملاحظاتي، وأظن أننا جميعا سنتفق معها، هي أنه عندما بدأ ما نسميه بالربيع العربي، منذ سنتين تقريبا، أشعل جذوة آمال كثيرة في السلام والكرامة والحرية والديمقراطية. أما اليوم فيساورنا القلق. يساورنا القلق بشأن العنف والتطرف والأصولية واستغلال المعتقدات الدينية واستعداد بعض الجماعات لافتعال المواجهات بين الإسلام والغرب.

ويبدو لي أن ثمة عددا قليلا من المواقف – لا تتجاوز موقفا أو اثنين في الواقع – التي يمكن اتخاذها إزاء هذه التحديات. وهذا هو فهم فرنسا للأمر بالتأكيد. وينبغي أن نُظهر التضامن مع هذه الحركات، لأنه حيثما انطلقت ثورات في بلداننا، حتى مع اختلاف الظروف، نعلم من التجربة أن الثورات تمر بفترات من النجاح وفترات من الإخفاق. فالأحداث لا تتخذ مسارا خطياً قط، ويجب أن نظهر التضامن مع أفضل ما في هذه الحركات من أجزاء، مع الحفاظ في الوقت ذاته – وأصر على هذه النقطة – على ما يحدونا من آمال عظام. والسبب في ذلك أن المسار الذي سلكه الربيع العربي أحيانا، أو الذي حاد به أحيانا عن الطريق، يدل على أننا ينبغي أن نلزم جانب الحذر الشديد فيما يتعلق بعدد من المسائل الرئيسية، هي: حقوق الأفراد، وحقوق المرأة، ونبذ الإرهاب، واحترام المجتمعات المحلية والأقليات. هذا هو التعليق الأول الذي أبديه، وأعتقد أن جميع الموجودين هنا يشاركونني إياه.

أما ملاحظتي الثانية فتتعلق بسوريا. وسيكون من المستغرب لو أننا لم نذكر هذه الحالة المأساوية. فعندما كنت أعدّ هذا البيان القصير، كتبت أن النزاع في ذلك اليوم أفضى إلى ٠٠٠ ٢٧ وفاة. ونفهم من التقارير الأخيرة أن هذا العدد يبلغ الآن ٠٠٠ ٣٠، وأنه، وفقا لما يقوله ممثلنا الخاص المشترك، السيد الابراهيمي، آخذ في الازدياد.

وأثق أننا جميعا متفقون على أن مما يشكل صدمة للرأي العام الدولي أننا، أي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عاجزون حتى الآن عن المحافظة على وحدة هذه الدول وسلامتها. ولن أوجه أصابع الاتهام لأحد، ولكن من الأمور المذهلة أن المجلس غير قادر حتى الآن على التصرف. وأود أن أشدّد على خطرين كامنين في الأزمة السورية، لا يستبعد أي منهما الآخر. فإذا ما استمرت هذه الحالة، ستكون سوريا معرضة بشدة لخطر بالغ هو أن تنفجر أوصالها، وأستخدم هذا التعبير عن قصد. وسيكتشف كل من يرغب في أن يشهد استقرارا في هذه المنطقة التي تأثرت بالفعل تأثرا عميقا أنه سيكون انفجارا مشهودا لا حلّ له آنذاك. ونحن في الوقت نفسه نجازف بأن يكسب التطرف أرضا جديدة – وقد تحقق

بالفعل شيء من ذلك. وتتوافر لدى جميع الحاضرين هنا نفس المعلومات: ومهما كانت المعتقدات التي قد يعتنقها أي منا، فلا بد من التسليم بأن هناك متطرفين قاموا بغزو الأراضي السورية.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أبدي ملاحظة أخرى. لو أننا، كما نفعل أحيانا، ناقشنا الأمور فيما بيننا، بعيدا عن آلات التصوير، فلست أعرف شخصا في هذا المجلس قد يؤيد فكرة أن نظام بشار الأسد سيظل باقيا في نهاية المطاف. ولا أريد أن أشير إلى أحد بعينه، ولكن ما من شخص ناقشت هذه المسألة معه يؤيد إمكانية بقاء السيد الأسد في موقعه لأي فترة من الزمن؛ بيد أنه ما زال موجودا.

والسؤال بالتالي هو: بما أننا نعلم أن هذا النظام سوف ينتهي – ومن وجهة نظر فرنسا كلما انتهى باكراً، كان ذلك أفضل – كيف يمكننا التوفيق بين هذين الامرين؟ إنه هناك، ولكنه يجب أن يذهب. كيف لنا كفالة أن يحدث ذلك بأكثر السبل السلمية الممكنة ودون دفع البلد في حالة من الفوضى أشد سوءاً؟ حتى الآن، لم نتمكن من توفير الجواب على ذلك، ولكن ما يطالب منا العالم بأسره هو أن نرتقي الى مستوى اسمنا. وينبغي لمجلس الأمن أن يتمكن، على ما نأمل، من توفير الاجابة في الاسابيع القليلة المقبلة.

إن فرنسا، من جانبها، قد عبّأت جهودها في مجالات عدة: توفير المساعدات الانسانية والطبية؛ وتوحيد المقاومة السورية قدر الإمكان؛ وتعزيز المناطق المحررة. ونحن مستعدون للمساعدة في جميع هذه الجبهات.

هنا أود أن أسلط الضوء على الدور الرائع الذي يقوم به الأمين العام لجامعة الدول العربية منذ بداية الأزمة السورية، والتعاون الممتاز الذي يضطلع به مع الأمم المتحدة. لقد استجاب بسرعة وحزم وشجاعة منذ بداية الأزمة. وعلّق عضوية سوريا لدى الجامعة، و لم يكن ذلك سهلاً. لم يتردد في اعتماد الجزاءات بغية قطع الموارد المالية لهذا النظام، وطرق إمداداته بالأسلحة. عرض فكرة الانتقال السياسي الضروري في سوريا، وهو الهدف الذي يكمن الآن في صميم الولاية المسندة الى مبعوثنا الخاص المشترك، السيد الإبراهيمي. عندما قرر المجلس إرسال بعثة مراقبة إلى سوريا، تمكنت من الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الجامعة. واطلقت الجامعة عملية هامة تضمنت مشروع القرار الذي قدمه المغرب إلى المجلس، واتخاذ الجمعية العامة قرارين قدّمتهما جامعة الدول العربية (القراران ٦٦/٢٥٣ ألف وباء). ولقد اتخذت الاغلبية الساحقة من الدول الأعضاء هذه القرارات، مما أكد على عزلة نظام بشار الأسد من الجوانب كافة. لذلك، أريد أن أشيد بالأعمال التي قام بها الامين العام للجامعة مع زملائه، وأن أغتنم هذه الفرصة لأدعو مجلسنا مرة أخرى الى التعبير عن ثقته الكاملة بالسيد الإبراهيمي حيال المهمة التي يضطلع بها والتي هي، بطبيعة الحال، صعبة جداً.

النقطة الأخيرة التي أود أن ابرزها، على غرار الآخرين قبلي، هي أنه من غير الممكن التعامل مع المسائل التي تواجه العالم العربي – وكل العالم بمعنى أعم – دون تسليط الضوء على حالة الجمود في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. إن فرنسا تأمل في اعادة اطلاق عملية السلام. ونحن نشجع الطرفين على العودة الى المفاوضات. وأكرر من جديد أن الهدف يجب أن يتمثل في تحقيق دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء وسلمية، وضمان أمن إسرائيل. ولكنني احذر هنا أيضا أننا لسنوات وسنوات – وهذا ينطبق على كل واحد منا كان يتابع هذه المسألة – كنا نعرف في أعماقنا ما هو الحل. لقد تمثلت المشكلة في الحصول على موافقة الطرفين، و لم ننجح في ذلك. لكن اليوم، ونظرا للتطورات على أرض الواقع، يكمن الخطر في أن الحل نفسه يمكن أن يتعرض للخطر، وأن هذا الخطر جدّي للغاية.

وهنا أود مرة أخرى أن أشيد بالتزام جامعة الدول العربية بحل الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني. وآمل في ايجاد حلول على نحو سريع جداً للمشاكل المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، ومن ثم إحراز التقدم. وأضيف من جديد أنه ليس هناك سلام دائم بدون عدالة، وأنه لن يكون هناك سلام دائم في هذه المنطقة من العالم إذا لم نوفر بأنفسنا حلاً لهذه المشكلة التي استمرت لعقود.

وسوف أنهي كلامي بتوجيه الشكر مرة اخرى الى صديقنا الوزير فيسترفيللي على المبادرة الى عقد هذه الجلسة. فهي تتيح لنا أن نؤكد من جديد على الأهمية التي نعلقها على عمل جامعة الدول العربية، وعلى أملنا في أن تتمكن الأمم المتحدة والجامعة من العمل معاً بشكل أفضل وعلى نحو متزايد، بمنتهى الاصرار والنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رودهام كلينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، الوزير فسترفيللي، على دعوتنا معا في هذه اللحظة الحرجة لمناقشة السلام والأمن في الشرق الأوسط عقب أسبوعين صاخبين اندلعت خلالهما احتجاجات عنيفة هزت البلدان عبر المنطقة. وعلى الرغم من أن الغضب كان موجها ضد بلدي، فإن الاحتجاجات كشفت عن وجود خلافات عميقة داخل الديمقراطيات الجديدة، وعن تقلبات سارع المتطرفون الى التحريض بشأنها واستغلالها.

ومثلما أوضح الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة أمس (أنظر A/67/PV.6)، فإن الولايات المتحدة ترفض الخيار الزائف بين الديمقراطية والاستقرار. إن الديمقراطيات تعمل على ايجاد أقوى الشركاء واقدرهم. ونحن نعلم أن الامر يتطلب قدراً كبيراً من العمل الشاق والكفاح في كثير من الأحيان، ولكن بزوغ ديمقراطيات جديدة هنا في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون مدعاة للارتياح والأمل الكبيرين.

ومع ذلك، إن هذه الديمقراطيات البازغة تحتاج إلى إبطال، وليس الى أصدقاء عاديين. وخلال الأسبوع الماضي، عندما اجتمعت مع زعماء من تونس وليبيا ومصر واليمن، اعربت لكل منهم عن دعم أمريكا الثابت لمسيرة بلدانهم المتواصلة على طريق الديمقراطية. ولكن تحقيق الوعود الناجمة عن هذه التحولات سوف يتطلب العديد من الأيدي العاملة على عدة جبهات. بطبيعة الحال، هناك الأبعاد السياسية والاقتصادية للعمل الذي يجب القيام به، ولكنني أود أن اركز اليوم على الشواغل الأمنية، لأنها يجب أن تكون خط الانطلاق على الطريق صوب تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

إن الثورات العربية تنبع، طبعا، من الداخل، والقسط الأكبر من المسؤولية عن نجاحها أو فشلها يقع على عاتق الناس الذين يعيشونها كل يوم. ولكن الدول المجتمعة في هذه القاعة لها أيضا مصلحة قوية في رؤية نجاح تلك الديمقراطيات، وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على إيجاد المسار الصحيح إلى الأمام.

والدعم الدولي أمر بالغ الأهمية. انظروا ماذا حدث عندما تآزرت جامعة الدول العربية ومجلس الأمن لحماية المدنيين في ليبيا. إن ذاك التعبير عن التضامن ساعد على إصدار القرار القوي من مجلس الأمن (القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)) الذي أنقذ بنغازي من التدمير على يد الطاغية. وبفضل دعم ذلك التحالف الواسع، تتسنى للشعب الليبي الآن فرصة رسم مستقبله بنفسه. ولقد رأينا أوائل هذا العام كيف أن الليبيين احتشدوا للإدلاء بأصواتهم، ومعظمهم للمرة الأولى في حياتهم.

بعدئذٍ شاهدنا يوم الجمعة الماضي آلاف الليبيين يتدفقون الى الشوارع لإدانة الهجوم على مركز الولايات المتحدة

الدبلوماسي في بنغازي الذي أدى الى مقتل السفير كريس ستيفنز، وثلاثة أمريكيين آخرين. لقد جعلوا من الواضح أن أولئك الذين يروجون للعنف والانقسام لا يتكلمون باسم ليبيا الجديدة، وأن العصابات المسلحة التي تريد قطع علاقات ليبيا مع العالم ليست موضع ترحيب. إن الحكومة الجديدة في ليبيا تتعاون تعاونا وثيقا معنا للعثور على القتلة وتقديمهم الى العدالة.

والآن، إن كل بلد يمر بمرحلة انتقالية يواجه تحدياته الأمنية الخاصة به، لذلك يحتاج كل واحد منها الى دعمنا بسبل مختلفة. ففي تونس، حيث بدأت الصحوة العربية، يسعى المتطرفون لخطف التقدم الذي أحرزته، ولكن التونسيين يعملون بثبات على تفكيك تراث طويل من الدكتاتورية، وإرساء الأساس للديمقراطية المستدامة. ولقد أبرزت أعمال الشغب التحديات أمام بناء القوات الأمنية التي تركز على حماية الناس، لا النظم. هذه الدول ليست الأولى لمواجهة التحدي المتمثل في ضبط الأمن في الديمقراطيات الجديدة، والمجتمع الدولي تعثر في الماضي، وأخفق في تقديم الدعم المطلوب، أو قدّم نوعاً من الدعم الخاطئ.

لذلك ينبغي أن نحترم الدروس التي تعلمناها من أوجه نجاحنا وفشلنا، بما في ذلك هذا الفهم الاساسي للغاية: إن التدريب والتمويل والتجهيز امور لن تمضي الى ابعد من حدود معينة.

واتّخاذ الخيارات الصعبة وإجراء التغييرات الكبرى التي ستبني المؤسسات المتماسكة والأمن الدائم بحاجة إلى إرادة سياسية، لذا يسرُّني أن تونس قد وافقت على استضافة مركز تدريب دولي جديد، سيساعد مسؤولي الأمن والعدالة الجنائية على اتباع سياسات مستندة إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان.

لقد اختار المصريون قيادتهم للمرة الأولى في التاريخ، ونحن ملتزمون بالمساهمة في إنجاح هذا التحوُّل. ويتعين على الشعب المصري الفخور بالحريات التي يطالب بها أن يقرِّر شكل البلد الذي يريد أن يبنيه، وسيصل اثر خيارات أكبر دولة عربية يعيدا إلى خارج حدودها. إن مصر، شأنها شأن جميع الدول، تدرك أنّ عليها مسؤوليات أيضاً، ليس حيال مواطنيها فحسب، وإنما حيال جيرانها والمجتمع الدولي كذلك - مسؤوليات احترام الالتزامات الدولية، وتَقاسم السلطة على نطاق واسع، والثقة بالشعب المصري كلّه، رجالاً ونساءً، مسلمين ومسيحيين. إننا نريد أن نساعد مصر وجميع الديمقراطيات الجديدة على الارتقاء إلى مستوى هذه المسؤوليات الحيوية.

وبي اليمن، نعمل من خلال العملية الانتقالية بقيادة مجلس التعاون الخليجي. لكن توفير الأمن الأساسي للشعب اليمني تحدٍّ كبير، تُضاعفه الاحتياجات الفريدة لليمن. ففيها فئة سريعة النموّ من السكّان الشباب بدون فرص عمل كافية، وهذه مسألة معتادة، ليس عَبْر المنطقة فحسب، وإنما في العالم أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه اليمن نفاد مواردها النفطية والمائية، ويبقى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مصدر تهديد خطير. فيجب مجابهة الطابع الملح لهذه المخاطر بالإلحاح في استجابتنا. وفي اجتماع أصدقاء اليمن في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستلتقي البلدان معاً لمجابهة تحدّيات اليمن، على الأجلين الفوري والبعيد كليهما.

ومن المؤسف أنّ رئيس الجمهورية العربية السورية بشّار الأسد يتشبث بالسلطة، وقد أثارت حمْلته الوحشية أزمة إنسانية. والولايات المتحدة التزمت بأكثر من ١٠٠ مليون دولار لمساعدة الشعب السوري، وما فتئنا نُصِرّ على أنّ العنف يجب أن ينتهي، وأن تمضي قُدُماً عملية انتقالية سياسية بدون الرئيس الأسد. وجامعة الدول العربية علقت عضوية سوريا

في أنشطتها، وأدانت بشدّة العنف الوحشي لنظام الأسد ضدّ شعبه بالذات. كما أعدت خطة لمرحلة انتقالية

سياسية سلمية، أيدها أغلبية ساحقة في الجمعية العامة،، في إطار قرار أطلق جهود الوساطة المنبثقة عن جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والتي قادها أولاً المبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان، ويقودها الآن الممثل الخاص المشترَك،السيد الاخضر الإبراهيمي.

لكنّ الفظائع تتعاظم بينما يبقى مجلس الأمن مشلولاً. وإنني أحثُّ على أن نحاول مجدداً إيجاد مسار للمضيّ قدُماً، من شأنه أن يجمع معاً أعضاء مجلس الأمن على العمل المُلحّ المتمثِّل بإنهاء العنف في سوريا، والحؤول دون العواقب التي نخشاها جميعاً على هذه الطاولة.

ومع أنّه لم يُقصَد لهذا المنتدى في المقام الأول مناقشة العملية السلمية، فمن المؤكد أنني أودّ تكرار رسالة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما أمس. إن مستقبل إسرائيل وفلسطين يجب أن يقرره أولئك الذين يؤمنون بالعمل الشاقّ لإحلال السلام، لا مَن يستغلّون النزاعات أو يرفضون حق إسرائيل في الوجود. والولايات المتحدة متأهبة ومهيّأة للسعي إلى اتفاق عادل، لإنجاز

هدفنا الواضح في نهاية المطاف: دولة إسرائيلية يهودية آمنة، ودولة فلسطينية مزدهرة وآمنة ومستقلة، تُلبّي تطلّعات الشعب الفلسطيني.

ولن تكون أيّة مناقشة للشرق الأوسط كاملة بدون مناقشة جمهورية إيران الإسلامية، والتهديد الخطير الذي تشكّله أنشطتها لعلى المنطقة وخارجها. فعلى الرغم من المطالبات العديدة من جانب مجلس الأمن، لم تتّخذ إيران حتى الآن الخطوات الضرورية للتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبديد الشكوك بشأن برنامجها النووي. يّضاف إلى ذلك أن إيران تُواصل رعاية الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة إلى نظام الأسد لاستخدامها ضدّ الشعب السوري. وبموازاة ذلك، يُعاني الشعب الإيراني نفسه انتهاكات صارخة لحقوقه على أيدي حكومته بالذات.

ومثل هذه التحديات في سوريا تستدعي القيادة والشراكة. وقد تشرفت أمس بتوقيع اتفاق مع جامعة الدول العربية من خلال أمينها العام، السيد نبيل العربي. وسُررت بأنّ الأمين العام العربي وأنا استطعنا أن نستفيد من التعاون

غير المسبوق في السنتين الماضيتين. وإننا ندعم دعوة ألمانيا إلى جعْل تعاوُن مجلس الأمن وجامعة الدول العربية أكثر منهجية واستدامة.

والولايات المتحدة أيضاً واحدة من ٢٨ بلداً ومنظمة دولية، تعمل من خلال شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية، لدعم التحوُّلات الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وحين وصل العنف إلى عتباتنا في السفارات حول العالم، انضمت هذه الهيئة إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، للإعراب عن تنديد العالم بالاعتداءات والدعوة إلى ضبط النفس. لقد وقفوا معنا، ويجب الآن أن نقف معاً لدعم التطلُّعات المشترَكة للشعوب، كلّ الشعوب، إلى الأمن والأمان لأُسَرِنا، وإلى الحرية في أن نعيش حياتنا وفقاً لضمائرنا بالذات، وللكرامة التي لا تتحقق إلاّ من خلال تقرير المصير.

وكما قال الرئيس أوباما أمس، إن الولايات المتحدة لن تتوانى أبداً في الذود عن هذه القيم، ولن نتخلّى عن هذه الديمقراطيات الجديدة. ونحن لسنا

وحدنا في هذا الالتزام. فهو عمل جميع الدول المسؤولة، وإننا نتطلّع إلى العمل بالتعاون الوثيق مع كلّ مَن يُنادي بقيَمنا المشترَكة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة مايتي نكوانا – ماشاباني، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا، إلى أخذ الكلمة.

السيدة نكوانا – ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تُعرِب جنوب أفريقيا عن تقديرها لألمانيا، ولا سيّما لزميلنا، وزير خارجيتها، السيد، غيدو فيسترفيلي، على تنظيم هذه المناقشةفي الوقت المناسب، والتي تُتيح لنا فرصة للتفكير في حالة السلام والأمن في الشرق الأوسط، وبخاصة في ضوء الأحداث الراهنة الجارية في المنطقة. ونودّ أن نشكر كلاً من الأمين العام بان كي – مون والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، على بيانَيهما.

إنّ ميثاق الأمم المتحدة يُلقي على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. كما يُقِرُّ بالتكامل بين دورَي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

لقد أثمر التقارُب السياسي والاستراتيجي بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية نتائج فعّالة، كما شهدنا في حالتَي الصومال والسودان. فينبغي تعزيز التنسيق وجعْله أكثر رسمية ومنهجية، وهذا ما حدا بجنوب أفريقيا أن تدأب على تأييد توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

كما كنا سباقين إلى تأييد اعتماد القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، لمواصلة تعزيز تلك العلاقة، ولا سيّما بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والتعاون في ما بين المنظمات الإقليمية بالقدر نفسه من الأهمية، وبخاصة في حالات العضوية المتداخلة، كما هو الشأن في حالة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. ففي مثل هذه الحالات، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تتعاون في استنباط حلول إقليمية سريعة للتحديات المشترَكة، مثل حلّ النزاعات.

وإننا، في هذا الصدد، نتطلع إلى الاجتماع الوزاري الاستشاري المشترَك، بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، المقرر عقده في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

وفي حالة الشرق الأوسط، يتعين علينا أن نُدرك أنّ جامعة الدول العربية أفضل منظمة يمكن أن يكون لديها تقدير أعمق للديناميات التي في إطارها تنشب النزاعات في العالم العربي، ويمكنها تقديم حلول محددة للنزاع.

إن جنوب أفريقيا تقدِّر جهود الجامعة في ترسيخ السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الجهود الرامية إلى المضيّ قُدُماً بالعملية السلمية في هذه المنطقة، وهي أقدم بند سلمي وأمني في جداول أعمال الأمم المتحدة والجامعة معاً. لذا، فإنه من الفطنة أن تعزِّز الأمم المتحدة ارتباطها بالجامعة. وتعيين المبعوث الخاص المشترَك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا دليل على هذا التعاون.

كذلك من المناسب أيضا للأمين العام أن يعمل بالتشاور مع جامعة الدول العربية، على استكشاف الطرائق الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون. إن تعاون المجلس مع جامعة الدول العربية ينبغي أن يكون ثابتا وليس انتقائيا بشأن المسائل التي تخدم المصالح الوطنية لبعض الدول.

إن الأحداث التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط على مر ١٩ شهرا أثرت تأثيرا كبيرا على المنطقة وعلى بقية العالم. وتؤكد التعقيدات الكامنة وراء تلك الأحداث أنه لا يمكن لبلد بمفرده أو منظمة بمفردها معالجة التطورات. لذلك فإن

الحاجة إلى التعاون فيما بين الدول والمنظمات الدولية عند تناول المسائل الشاملة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية أمر في غاية الأهمية.

وبالمثل، لا بد من معالجة الأسباب الكامنة وراء تلك الانتفاضة بطريقة منسقة، بما في ذلك الصراعات الطويلة الأمد. وفي الشرق الأوسط، لم نر اتباع هذا النهج. قوبلت تلك الصراعات برد فعل دولي سريع من جانب البعض، بينما لم نلمس هذا التعاون من جانب آخرين، ونتيجة لذلك لم نشهد تحركا هاما نحو حسم هذا الصراع الدائر.

إن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عملية السلام في الشرق الأوسط كان مخيبا للآمال للغاية. فجامعة الدول العربية ما انفكت تؤدي دوراً هاما في السعي إلى إيجاد حل للتراع، بما في ذلك من خلال اعتماد مبادرة السلام العربية. ومن سوء الطالع أن مجلس الأمن لم يقم حتى الآن بتقديم الدعم الفعال والمجدي لجهود الجامعة العربية. وبدلاً من ذلك، اعتمدنا على المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والتي تزداد الشكوك حول فعاليتها، خاصة لأن تكوينها يستبعد الجامعة أو أي ممثلين إقليميين.

قبل سنة واحدة بالضبط، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، التزمت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ذلك الموعد النهائي حل ورحل من دون إحراز أي تقدم ملموس نحو استئناف المحادثات.

جراء ذلك، استمرت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في التدهور الحاد. إذ أن بناء المستوطنات غير الشرعي الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات المجلس، ما برح يمثل العقبة الرئيسية أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة واستئناف محادثات السلام.

إن جنوب أفريقيا تتحسر على اخفاق المجلس في الاتفاق على انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة، على الرغم من الدعم والتأييد الساحقين من جانب جامعة الدول العربية. أننا نرحب بقرار الجامعة العربية بإحياء طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، ونهيب بالمجتمع الدولي تأييد التوصل إلى حل دائم ومستدام، أي تفعيل حل الدولتين الذي يوفر إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ المعترف بها دوليا، والقدس الشرقية عاصمة لها.

ومن أسف أن سنوات من الدبلوماسية الفاشلة والرقابة من جانب مجلس الأمن لم تسفر إلا عن تصلب مواقف الدولة المُحتلة، وزيادة الفقر المدقع ومعاناة الشعب الفلسطيني، واستمرار انعدام الأمن لدى شعبي إسرائيل وفلسطين. وربما حان الوقت للنظر في اتباع نهج جديد. إن بوسع جامعة الدول العربية أن تأخذ مركزا قياديا في العملية وأن تكفل بأن تصبح قضية فلسطين مرة أخرى أولوية في المجلس.

أما فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فندين أعمال العنف الدائر والتي لا تزال مستمرة من دون هوادة. وفي الوقت نفسه، ما زال مجلس الأمن منقسما بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، تشدد جنوب أفريقيا على أنه ينبغي لمجلس الأمن وجامعة الدول العربية معالجة الأزمة السورية بطريقة متوازنة، وذلك بممارسة الضغط على جميع الأطراف لوقف العنف فورا، ووقف إطلاق النار، والامتثال التام لالتزاماتها بموجب خطة النقاط الست وبيان مجموعة العمل الصادر في جنيف.

إن من يقدمون المساعدة العسكرية لأي طرف من الأطراف إنما يعملون على زيادة تدهور الحالة وإطالة أمد عملية إراقة الدماء. ونهيب بالمشاركين في هذه المبادرات الامتناع عنذلك والمساعدة في الجهود الرامية إلى إعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات من أجل الشروع في عملية سياسية ذات

مصداقية وبقيادة وملكية سورية، عملية تفضي إلى ترتيب انتقال شرعي يهدف إلى إقامة مجتمع ديمقراطي وتعددي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وينبغي أيضا لأي حل للصراع أن يحافظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

في الختام، إن عجز المجلس عن معالجة الحالة في فلسطين وفي سوريا يبرز ضرورة إصلاح المجلس. فعدم إصلاحه يجعل التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات أهمية حيوية، إذ أن هذا المجلس غير المصلح يحاول جاهدا معالجة التهديدات الراهنة للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أشارك المتكلمين الآخرين الإعراب عن التقدير لكم على عقد هذه الجلسة التي تتناول مسألة هامة جداً.

إن العالم العربي يمر في تحولات جذرية ومؤلمة. وأثر تلك التحولات سيظل ملموسا بالفعل لفترة طويلة جداً، على صعيد المنطقة وعلى الصعيد العالمي. ومما يبعث على القلق بوجه خاص، المحاولات الرامية إلى إثارة الفتنة بين الفئات العرقية والدينية على نطاق عالمي. ومن الضروري أن منع تلك الأعمال التي تمثل إهانة لمشاعر المؤمنين وتأليب الناس الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة ضد بعضهم البعض. ومن غير المقبول بنفس القدر الرد على الاستفزازات بالقيام بالأعمال الإرهابية التي ليس لها أي مبرر، لا سيما عندما يصبح الدبلوماسيون وموظفو الأمم المتحدة أهدافا لتلك الأعمال.

إن عملية التغيير تبعث عليها تطلعات الشعوب إلى تحقيق العدالة وإلى حياة أفضل، ونيل حقوقها السياسية وحريتها. إننا نتشاطر تلك المشاعر ونفهما، فهي تتماشى مع الفلسفة التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الروسية وهي قائمة على افتراض مفاده أنه ينبغي لجميع الشعوب أن تقرر مصيرها بأنفسها وبصورة مستقلة.

إن التطورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤكد مرة أخرى على ضرورة احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وفوق كل شيء، احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

لقد شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في معرض كلامه اليوم في الكرملين، على ضمان سمو القانون الدولي في الساحة الدولية وداخل الدول. إن السبيل المفضي إلى حل دائم للمشاكل في هذا الصدد يتمثل في إجراء حوار مستفيض وتحقيق المصالحة الوطنية.

إن شقة الخلاف التي تستبد بالعالم العربي اليوم تتركز في الحالة في سوريا. أننا ندين كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أيا كان مرتكبها، سواء أكانت الحكومة السورية أم المعارضة المسلحة. بيد أن شطرا كبيرا من المسؤولية عن استمرار سفك الدماء يقع على عاتق الدول التي تحرض معارضي بشار الأسد على رفض وقف إطلاق النار وإجراء الحوار، وفي نفس الوقت تطالب النظام بالاستسلام غير المشروط. فهذا نهج غير واقعي، وفي الواقع، يشجع على استخدام الأساليب الإرهابية التي تلجأ إليها المعارضة المسلحة في كثير من الأحيان. ومن دواعي القلق الشديد رفض بعض أعضاء مجلس الأمن إدانة هذه الأعمال الإرهابية، مما يشكك في الدور الأساسي لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب بجميع مظاهرة.

وليس من شك في أن الوسائل العسكرية، والتدخل العسكري الخارجي بصورة خاصة تشكل تهديدات خطيرة للأمن الإقليمي، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب لا يمكن

التنبؤ بها. ولا يمكن التوصل إلى تسوية مستدامة إلا من خلال المفاوضات والسعي إلى الحلول التوفيقية التي تأخذ في الاعتبار مصالح جميع المجموعات الدينية والعرقية في المجتمع السوري.

من الجدير بالذكر أنه يوجد أساس لتحقيق هذا الهدف، ألا وهو البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل الذي أُقر في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه متابعة للقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) وخطة كوفي عنان.

وذلك البيان يعبر عن توافق في الآراء بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتركيا والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة. ونحن نعتقد بقوة أن بيان جنيف لا يزال مناسبا ومهما.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه الانتباه إلى اعتماد وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس) اليوم لبيان مشترك يقيم بموضوعية سبل إيجاد مخرج من الأزمة السورية ويؤيد بيان جنيف باعتباره أساسا لعمل كهذا. فهو الأساس لتحقيق توافق في الآراء في مجلس الأمن. وغياب هذا التوافق هو أمر أشار إليه بعض زملائنا. وبيان جنيف موضوعي وهو الأساس الأكثر واقعية لتوافق كهذا، وخاصة أن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد وقعوا عليه.

ونأمل أن يساعد توافق جنيف أيضا الأخضر الإبراهيمي وأعضاء فريقه على استكشاف سبل للتغلب على الأزمة. ونرحب بأي مقترحات بناءة أخرى بشأن تنسيق عمل المجتمع الدولي والذي يمكن أن يجبر جميع الأطراف السورية على وضع حد للعنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا السياق، نرى ثمة إمكانية في مبادرة رئيس مصر، محمد مرسي.

واليوم، كما لم يحدث قط من قبل، تراكمت مشاكل كثيرة على الخريطة السياسية للشرق الأوسط. وحتى الآن، لم يُحرز تقدم ملموس في التصدي لها.

وما من شك في ضرورة تنفيذ التحولات السياسية التي تم إطلاقها حتى نهايتها المنطقية، مع أخذ آراء جميع فئات المجتمع في الاعتبار من أجل منع تجدد الاضطرابات. ومن الواضح أيضا أنه من دون تحديث الاقتصاد والمجال الاجتماعي، فمن غير المحتمل أن تشعر الشعوب العربية بأن التغيير هو للأفضل وأن تصبح في حصانة من الاتجاهات المتطرفة.

ويتمثل أحد الموارد التي ينبغي استكشافها في هذا الصدد في التعاون المسؤول والمحدد الأهداف من قبل المجتمع الدولي. فمن الضروري أن تقدم جميع الأطراف الخارجية المساعدة في تعزيز العمليات الإيجابية في العالم العربي، بما في ذلك من خلال آليات مثل شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

والتفاعل مع أعضاء جامعة الدول العربية يمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية. فبلدنا لم يكن له قط أي مصالح استعمارية في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا ولم يشن مطلقا حروبا من أجل الموارد في هاتين المنطقتين أو يفرض شكلا في تصوره للخريطة السياسية للمنطقة. ومنذ البداية، استهدف وجودنا هناك تعزيز التواصل بين الأمم والتعايش بين مختلف الثقافات والأديان، وهو ما شاع تسميته الآن بحوار الحضارات.

واستنادا إلى سنوات طوال من الصداقة والشراكة بين روسيا وبلدان العالم العربي، فإننا نشجع اليوم الحوار المنطقي والقائم على الاحترام المتبادل بشأن الطائفة الكاملة من القضايا الإقليمية ونتفاوض على أشكال جديدة من التفاعل. وقد أنشئ منتدى التعاون الروسي العربي بوصفه إطارا لتنفيذ مشاريع في

مجالات التجارة والاقتصاد والمجالات الثقافية والإنسانية. كما جرى تدشين مجلس الأعمال الروسي العربي.

ونحن نعتقد أن جامعة الدول العربية ينبغي أن تقوم بدور ملموس في التغلب على التحديات التي تواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهي على دراية كاملة بالسيكولوجية والتقاليد والتجربة التاريخية الوطنية ولديها القدرة على صياغة أهداف مشتركة للمنطقة. وفعالية الجامعة ستزيد زيادة كبيرة فيما تبني تدابيرها لمواجهة الأزمات على أساس إعطاء الأولوية للحوار والوساطة وحفظ السلام، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وعموما، نحن نعتقد أن من الضروري تعزيز التنسيق بوجه عام بين جهود الجامعة والأمم المتحدة.

ونحن نتشاطر موقفا مشتركا مع أعضاء جامعة الدول العربية، وهو، أنه على الرغم من الطابع المأساوي للربيع العربي، فإن عمليات كهذه ينبغي ألا تمنع البحث عن سبل لتسوية المشاكل المزمنة في الشرق الأوسط. ويعني ذلك، في المقام الأول، إيجاد تسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي استنادا إلى الأسس القانونية الدولية القائمة، والتي تشمل، كما نعلم، مبادرة السلام العربية، المعتمدة في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، والتي أيدها مجلس الأمن.

وروسيا تدعو بقوة إلى تكثيف الجهود التي يبذلها وسطاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية، من أجل استئناف المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في موعد مبكر. ونحن نعتقد أن عدم قدرة المجموعة على عقد اجتماع وزاري على هامش المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة خطأ جسيم.

واندلاع التوتر مؤخرا في المنطقة والهجمات على السفارات الأجنبية في عدد من البلدان ووفاة دبلوماسيين أمريكيين في ليبيا هي أمور تؤكد مرة أخرى ضرورة مكافحة الإرهاب بلا هوادة. ومن الضروري أن يقصي المجتمع الدولي بالإجماع الإرهابيين الذين يحاولون الاستفادة من عمليات التحول في كل مكان، سواء كانوا في ليبيا أو العراق أو اليمن أو سوريا.

وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة. وينبغي لجميع الدول دون استثناء ضمان التعامل مع القيم التاريخية والثقافية والدينية للشعوب كافة بعناية واحترام وينبغي أن تمتنع عن إهانة مشاعر المؤمنين.

والمهمة الأكثر أهمية هي منع انتشار التهديدات الجديدة التي تنشأ في ظل عمليات التحول الجارية اليوم، ألا وهي: تطرف المزاج العام والتحريض على الاشتباكات بين أتباع الأديان وأتباع طوائف الدين الواحد والزيادة في حركة المخدرات والأسلحة والمتشددين دون ضوابط.

ويمكن إيجاد قيمة مضافة هامة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وهذه مسألة قد أثارها الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي. وستواصل روسيا تشجيع تنفيذ تلك المبادرة الهامة في أقرب وقت ممكن ودعم جهود بلدان المنطقة وجامعة الدول العربية، والتي ينبغي بالطبع أن تضطلع بدور رئيسي في عقد مؤتمر بشأن المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو معالي السيد هارولد كابايروس، وزير خارجية غواتيمالا، إلى إلقاء كلمته.

السيد كابايروس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر حكومة بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الوزارية وأن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي-مون وللأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، على مداخلتيهما.

يسرني أن أشارك مرة أخرى في مناقشة للمجلس، وعلى وجه الخصوص مناقشة تعالج موضوع هام كالذي اقترحتموه. وهذا الموضوع له، في جوهره، جانبان. الأول يتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط والثاني يندرج في إطار التطورات الحاصلة في تنفيذ الفصل الثامن من الميثاق والذي يتصل، في هذه الحالة، بالعلاقة بين المجلس وجامعة الدول العربية.

لقد تكلم وفد بلدنا في مناسبات عدة في هذه القاعة بشأن الجانب الأول. ومن ثم، فإن مواقفنا بشأن شتى القضايا المحددة، مثل الحالة في سوريا والصراع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأوضاع في لبنان واليمن، وكذلك ما يسمى بالربيع العربي، معروفة جيدا. وقد أعربنا أيضا عن قلقنا إزاء المخاطر الكامنة في برامج التطوير النووي لبعض بلدان المنطقة، مع ما تنطوي عليه من إمكانية الاستخدام العسكري في نهاية المطاف. والوكالة الدولية للطاقة الذرية لها دور حاسم في القضاء على هذا الخطر.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من التطورات المثيرة للقلق في الأسابيع الماضية، والتي يمكن أن تزيد من عدم استقرار حالة الضعف المتأصلة، فإننا نرحب عموما باتجاه التغييرات الجارية في الشرق الأوسط لأنها تنبع من القاعدة الشعبية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهداف عالمية يمكن أن نتشاطرها جميعا، مثل الحرية والعدالة والكرامة وزيادة رفاه الجميع.

لقد شهدت منطقتي، أمريكا الوسطى، وبلدي، غواتيمالا، عمليات انتقالية هامة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وجعلت اتفاقات السلام في غواتيمالا المجتمع أكثر ديمقراطية وتسامحا، تُحترم فيه حقوق الإنسان ويتوفر المزيد من الفرص للجميع، ويخضع لحكم القانون. ونحن نناضل، منذ أكثر من ٢٥ عاما، من أجل بلوغ هذه الأهداف. وقد حققنا إنجازات هامة جدا ولكن لا تزال هناك بعض الثغرات وأوجه القصور. ونحن نعلم مدى صعوبة تعزيز التغيير، لكننا سنستمر في هذه المهمة على صعيد بلدنا. ومن ثم، فإننا نتمنى الشيء نفسه لدول الشرق الأوسط التي أطلقت عمليات باتجاه بناء أنظمة حكم أكثر ديمقراطية وتشاركا وشمولا.

في أمريكا اللاتينية، لاحظنا بأن الحكومات المنتخبة بشكل حر، تميل إلى حل خلافاتها، إذا كانت لديها خلافات مع جيرانها، بالوسائل السلمية، ومن خلال المفاوضات. وذلك درس مهم ومشجع لأصدقائنا في الشرق الأوسط. ويتمثل الدرس الآخر في أن حدة النزاعات التي يمكن تنشب، تتضاءل عندما توفر الاقتصادات فرصا أكبر لرفاهية الشعوب. ولذلك، نعتقد أنه من المهم أن تسير الديمقراطية والتنمية والعدالة والسلام جنبا إلى جنب.

ويرتبط درس إضافي آخر بمناقشتنا اليوم، ويتعلق بالمجال الثاني الذي أشرت إليه. إننا نقدر الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. في جزئنا من العالم، لدينا أكثر من ٦٠ عاما من الخبرة فيما يخص الاستفادة من مؤسسات التكامل في أمريكا الوسطى لإقامة منطقة اقتصادية إقليمية ووضع الأساس لاتحاد سياسي. لذلك السبب، أيدنا التحالفات الواسعة على نحو متزايد، التي أقامها مجلس الأمن مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، في أفريقيا والشرق الأوسط. ونشيد بحضور أمين عام جامعة الدول العربية خلال هذا الاجتماع، الذي يزداد دور الشراكة الذي يقوم به، فيما يخص معالجة تحديات الشرق الأوسط أهمية. إننا نأمل في أن يتعمق ذلك الدور، ويتوسع في المستقبل، من دون التقليص بأي حال من الأحوال من الاختصاص الحصري للمجلس. دعما لتلك الشراكة، يمكن للمجلس الاعتماد على دعم غواتيمالا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانغ جييشي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد يانغ جيتشي (الصين) (تكلم بالصينية): أنا سعيد لحضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط. انه لأمر جيد أن نرى السيد غيدو فيستيرفيله، رئيسا للاجتماع.

إن الشرق الأوسط يشهد تغيرات لم يسبق لها مثيل. و الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأزمة المالية العالمية على تلك المنطقة بدأ يتكشف. وقد أظهرت شعوب تلك المنطقة، رغبة قوية في إدارة شؤونها بشكل مستقل والسعي إلى إحداث التغيير. وتشهد بعض البلدان حالة من الاضطراب، في حين أن بلدانا أخرى قد دخلت مرحلة حرجة من الانتقال والتحول السياسيين. وأصبحت مسائل البؤر الساخنة الإقليمية أكثر حدة، وتزايدت النزاعات المحلية، وكثفت القوات المتطرفة والإرهابية من جهودها التسللية. وتتشابك المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وتمارس تأثيرا أكبر على المنطقة.

باختصار، أصبحت الحالة في الشرق الأوسط أكثر تعقيدا وهشاشة، وجذبت اهتماما واسعا من جانب المجتمع الدولي. يمثل السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط التطلعات المشتركة لجميع السكان في المنطقة، وتخدم كل منها المصالح المشتركة للمجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن تدير شعوب المنطقة بشكل أساسي شؤون الشرق الأوسط، ويتعين أن تقرر مستقبل ومصير منطقتها.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تطلعات ونداءات شعوب المنطقة من أجل التغيير والتنمية. ويتعين أن يحترم الخصائص الدينية والثقافية التي تميز المنطقة، ويصغي إلى أصوات بلدان وشعوب المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، وحث الأطراف المعنية على العمل من أجل إيجاد حلول مناسبة من خلال عمليات سياسية شاملة، وإحداث توازن سليم بين الاستقرار والإصلاح والتنمية، بغية تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك.

وتظل القضية الفلسطينية في صميم الحالة في الشرق الأوسط. نظرا للتغيرات الجذرية التي يعرفها المشهد الإقليمي، ويتعين على المجتمع الدولي الاعتراف بأهمية استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل، والطابع المُلِحّ لذلك. كما ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ موقف أكثر نشاطا وبناء بشكل أكبر، لتعزيز محادثات السلام، وحث الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء على اتخاذ خطوات ملموسة لإزالة العقبات التي تعترض محادثات السلام، وإعادة بناء الثقة المتبادلة، واستئناف المفاوضات وإحراز تقدم ملموس في وقت مبكر.

وينبغي لإسرائيل تحمل مسؤولية اتخاذ الخطوة الأولى. إن الصين تدعم الشعب الفلسطيني فيما يخص إقامة دولة فلسطين المستقلة المتمتعة بالسيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حدود عام ١٩٦٧. كما أننا ندعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

أما مسألة سوريا، فإنها لا تعني فحسب مستقبل ومصير سوريا وشعبها، بل أيضا مجمل السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ولا تزال الأزمة في سوريا من دون حل، والحالة مقلقة. أمام هذه الحالة المعقدة والخطيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يؤمن بشكل أكبر بالسلام، ويظل على الطريق الصحيح فيما يخص السعي لإيجاد حل سياسي. ويتعين علينا دعم السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فيما يخص إجراء وساطة محايدة، وحث جميع الأطراف في سوريا على التنفيذ الجدي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخطة السيد كوفي عنان المؤلفة من ست نقاط والبيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية لمجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522). كما يجب أن نحث أيضا الطرفين على وضع حد فوري للقتال والعنف وحماية المدنيين وتهيئة الظروف لانتقال سياسي بقيادة سورية.

بوصف الصين عضوا دائما في المجلس، فقد أوفت بالتزاماتها بإخلاص، وتصرفت كقوة إيجابية فيما يتعلق بالسعي لإيجاد حل سياسي للمسألة. إن الصين على أهبة الاستعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في محاولة دؤوبة لحل المشكلة السورية بطريقة عادلة وسلمية ومناسبة.

للمسألة النووية الإيرانية تأثير كبير على تطور الحالة في الشرق الأوسط. وتعارض الصين تطوير وامتلاك أي بلد في الشرق الأوسط للأسلحة النووية. في الوقت نفسه، نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي احترام حق بلد ما في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وترى الصين أن الحوار والتعاون هما السبيل الوحيد لمعالجة المسألة النووية الإيرانية، وأنه من غير الحكمة اللجوء إلى القوة أو العقوبات من جانب واحد. وينبغي للأطراف المعنية أن تثق بقوة في الحل الدبلوماسي، وتظل ملتزمة به. في الوقت نفسه، ينبغي أن تظل مرنة وبراغماتية، وتسعى لإيجاد أرضية مشتركة و تجاوز الخلافات، والعمل من أجل إحراز تقدم في وقت مبكر، من خلال الحوار والمفاوضات، وتحقيق حل شامل وطويل الأجل ومناسب للمسألة النووية الإيرانية مع مرور الوقت.

ولن يكون بالإمكان تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، في الشرق الأوسط، من دون دعم ومساعدة المنظمات الإقليمية والدولية. ويخول ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن. في الوقت ذاته، شجع مؤسسو المنظمة في الفصل الثامن أيضا، على التسوية السلمية للمنازعات المحلية، من خلال ترتيبات إقليمية. وجامعة الدول العربية هي منظمة هامة متعددة الأطراف في الشرق الأوسط. وقد اضطلعت على مر السنين بدور نشط فيما يخص الدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للشعوب العربية، وتعزيز التضامن بين الدول العربية وتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

في ظل الظروف الراهنة، يكتسي تعزيز الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لاتصالاتهما وتعاونهما، وصونهما المشترك للسلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط، أهمية عملية وأهمية استراتيجية بعيدة المدى. وينبغي أن يقوم التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على أغراض ومبادئ الميثاق. وتشكل المبادئ المكرسة في الميثاق، بما في ذلك المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير؛ القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ومبادئ توجيهية هامة لمعالجة مسائل البؤر الساخنة.

عند تنفيذ التعاون، ينبغي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية استهداف دعم تلك المبادئ، وحماية المصالح الأساسية وطويلة الأجل لشعوب جميع البلدان في الشرق الأوسط، والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يركز التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على التسوية السلمية للمنازعات. لقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا بأن تسوية المنازعات عبر هذه الوسائل السلمية، مثل الحوار والتفاوض، يشكل السبيل الوحيد الصحيح والفعال لتحقيق السلام الدائم.

وكمنظمة إقليمية، فإن لجامعة الدول العربية دوراً فريداً ومهماً في تشجيع بلدان المنطقة على تسوية التراعات من خلال الوساطة والمفاوضات والمساعي الحميدة وغيرها من السبل السلمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الجامعة العربية على الالتزام بمسار التسوية السلمية، وبناء توافق الآراء وتنسيق جهود بلدان المنطقة بغية تحسين الحالة وتحقيق السلام والاستقرار.

والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والجامعة العربية ينبغي أن يعتمد نهجاً كلياً. وهذا أمر بالغ الأهمية. فأسباب الاضطراب والتراع في الشرق الأوسط يتعلق معظمها بالرفاه الاقتصادي والعوامل الإثنية والدينية. وعلى الأمم المتحدة

والجامعة العربية أن توليا مزيداً من الاهتمام وتقدماً دعماً أكبر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وأن تساعداها على تحقيق التنمية لتحسين حياة الناس وتشجيع مختلف المجموعات الإثنية والديانات على إبداء التسامح المتبادل وتحقيق المصالحة والعيش في وئام، بغية إزالة التربة الاقتصادية والاجتماعية الخصبة للاضطراب والفكر المتطرف.

إن الصين صديق وشريك حقيقي للبلدان والشعوب العربية. ونحن نؤيدها بقوة ونساعدها على النهوض بقضيتها العادلة. وفيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في الشرق الأوسط، ما فتئت الصين تفي بالتزاماتها بشكل بناء. ونحن نقف إلى جانب السلام ونرفض الحرب؛ نقف إلى جانب المساواة ونرفض سياسات القوة؛ نقف إلى جانب المبادئ ونرفض الخلافات؛ ونحن مع الحوار وضد المواجهة.

وإذ نأخذ المصالح الأساسية طويلة المدى للشعوب في الشرق الأوسط بعين الاعتبار، تبذل الصين جهودها لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. وسوف تقوم الصين، كعهدها دائماً، بدور بناء في الوساطة وتسوية المشاكل المحتدمة في الشرق الأوسط، وستدعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواصلة الاضطلاع بدور هام في معالجة قضايا الشرق الأوسط والمساعدة على وضع هذه المنطقة على طريق السلام والاستقرار والرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في أقرب وقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرّم أوغلو مامادياروف، وزير الخارجية في جمهورية أذربيجان.

السيد ماماديا روف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة ألمانيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع بشأن موضوع بالغ الأهمية. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام، السيد بان كي- مون، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يأتي اجتماع اليوم في توقيت مهم، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط تغيرات تاريخية تدلل على رغبة وعزم مجتمعاتها على تشكيل مصائرها. وقد تمخضت عملية التحول تلك عن توجهات مشجعة صوب كفالة احترام حقوق الإنسان وضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع. وفي نفس الوقت، ثمة حاجة واضحة لإجراء تحليل متعمق للأسباب الجذرية والتداعيات المحتملة لهذه العملية المعقدة على هيكل الأمن الإقليمي والعالمي. وفي حين أن الاستجابة الدولية للتطورات في الشرق الأوسط تتباين في جوهرها وحِدّتها، فإن الدور الأساسي في تحديد نوع المشاركة الدولية الملائمة أمر من شأن المنظمات الدولية والإقليمية، وخاصة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وينبغي أن نلاحظ أنه ليس كل المنظمات الإقليمية يمكنها أن تتفاخر بقدرتها وإرادتها السياسية لفهم الأسباب الجذرية للمشاكل الأمنية والإسهام في تسويتها بشكل فعال. إلا أن جامعة الدول العربية أثبتت أنها واحدة من المنظمات الإقليمية القادرة على الاضطلاع بدور ريادي في النهوض بالسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن التعاون القائم بين الأمم المتحدة والجامعة العربية دافعه الهدف المشترك المتمثل في تعزيز السلام والأمن ومساعدة دول المنطقة خلال تلك الفترة العصيبة من تاريخها. وكانت مشاركة المنظمتين وحضورهما مجتمعتين أمراً أساسياً في تنفيذ مهام مهمة في مجالات مثل منع نشوب النزاع وتسويته، والاستجابة للأزمات وإدارتها، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وإزاء خلفية من النقاط الهشة الإقليمية المواكبة لتحديات التحولات التي تشهدها المنطقة، فإن الإبقاء على هذا الحضور الكبير والمشاركة النشطة القائمة من جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يكتسيان أهمية متزايدة. ولذلك، فإن التعاون التعاضدي المتبادل بين الأمم المتحدة والجامعة العربية أصبح مسألة أساسية لصون السلام والأمن في المنطقة ووضع استراتيجيات سليمة لمساعدة الدول في مرحلة الانتقال.

ودور الجامعة العربية باعتبارها عليمة ببواطن الأمور في المنطقة، أمر يكتسي قيمة خاصة من حيث تسليط الضوء على الخصائص الإقليمية في السياق العالمي من خلال التفاعل مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وحضورها الميداني. وينبغي للأمم المتحدة والجامعة العربية مواصلة بلورة جهودهما من أجل تحقيق أفضل النتائج لصالح دول المنطقة وشعوبها.

وفي هذا الصدد، نثني على تعيين الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا كخطوة هامة إلى الأمام في التعاون بين المنظمتين، ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لجهوده.

ولابد للأسرة الدولية أن تظل متسقة في جهودها لتيسير إيجاد حلول للأزمات والنزاعات الإقليمية على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما يقضي بذلك ميثاق الأمم المتحدة. وأذربيجان تدعم هذا النهج بقوة فيما يتعلق بالعمل على حل النزاعات التي طال أمدها في أماكن مختلفة من العالم.

وفي حين نسلم بالفرص التاريخية التي أتاحتها موجات الانتقال في الشرق الأوسط، ينبغي لنا ألا نهمل المشاكل الأمنية التي طال بقاؤها. وحل هذه المشاكل بات مطلباً أساسياً من أجل صون السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط اعتبار التطورات الأخيرة فرصة فريدة ودعوة ملحة لاتخاذ خطوات شجاعة صوب تحقيق نتائج ملموسة في عملية السلام في الشرق الأوسط. والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة أمر طال انتظاره لهذا النزاع الذي يقوض أمن واستقرار ورفاه المنطقة برمتها، وتتجاوز تداعياته الحدود الإقليمية. ونرى من الأمور الأساسية أن يتعاون مجلس الأمن وجامعة الدول العربية بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لنا جميعاً.

ومرة أخرى، لا يسعنا إلا أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء التصعيد الأخير الذي أثاره التطاول على الإسلام. ونحن ندين بقوة كل إساءة للأديان. وفي نفس الوقت، لا يمكن تبرير الاعتداءات على المدنيين، وخاصة العاملين في السلك الدبلوماسي، أياً كانت الظروف.

وبالرغم من كل التحديات والصعاب، نعتقد أنه لا يمكن التخلي أبداً عن السعي من أجل السلام والتقدم في الشرق الأوسط، وأن جهود شعوبه من أجل بناء دول مستقرة وآمنة وديمقراطية ستظل تحظى بدعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا على يقين بأن استمرار مشاركة الأمم المتحدة والجامعة العربية معاً، والتعاون المعزز بينهما، اتساقاً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، سيسهم بشكل فعال في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وكعضو في مجلس الأمن وبصفة المراقب في جامعة الدول العربية، ستواصل أذربيجان بذل جهودها لتحقيق تلك الغاية.

ختاماً، أود أن أعرب عن كامل دعمنا لمشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن اليوم، والذي يرمي إلى المساعدة على تطوير تعاون فعال بين المنظمتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد وليام هيغ، وزير الدولة لشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد هيغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): وأنا، أيضاً، أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية على بيانيهما، وإنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، لاقتراحكم عقد هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط.

خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، اتخذ الربيع العربي، كما اصطلحنا على تسميته، مساراً مختلفاً في كل بلد من بلدان المنطقة. فالثورات كانت سريعة نسبياً في بعض البلدان. ففي سوريا، كما نعرف، مازال العنف المروع يعصف بالبلد بعد عام ونصف العام منذ بدأت الاحتجاجات. وفي بلدان أخرى، يمضي الإصلاح السلمي قدماً. ونحن نحترم حق كل بلد من بلدان المنطقة في إيجاد سبيله إلى الإصلاح، انطلاقاً من ثقافته وتقاليده الفريدة، إلا أننا سنقف دائماً إلى جانب إيماننا بعالمية حقوق الإنسان والحرية التي تكمن في صميم الديمقراطية.

وفي الواقع، فقد كان الدافع وراء ذلك التغيير التاريخي سكان المنطقة أنفسهم، في سياق مطالبتهم بمزيد من الحرية السياسية والاقتصادية، بوصفها حقا مشروعا لهم. وقد أثبت التاريخ أن الحكومات التي تستمد شرعيتها من قبول الشعب لها تكون في مركز أفضل لتحقيق السلام والأمن الدائمين. وحيثما كان أساس العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة يقوم على الثقة والمساءلة، فإن المجتمعات تكون أكثر قدرة على تحقيق الرخاء. وفي المقابل فإن اعتماد ذلك العقد على العنف والخوف والحرمان من الحقوق، لن يسفر إلا عن نشوب الصراعات وانعدام الأمن. ولذلك السبب فإن الربيع العربي يشكل فرصة عظيمة لبناء السلام والأمن والازدهار في المنطقة، بل وفي العالم قاطبة.

وإلى جانب وجود هياكل وطنية شاملة ومفتوحة، فإن السلام والأمن الدائمين يعتمدان أيضا على فعالية المؤسسات الدولية والإقليمية. وذلك درس تعلمناه نحن بمشقة كبيرة، وقد تجسد في تاريخ إنشاء هذه الهيئة نفسها. وعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، أثبتت جامعة الدول العربية عزما ومثابرة في العمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وأثني بحرارة على القيادة الواضحة التي أظهرتها. فقد كانت حاسمة في الدعوة إلى إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا. وأخذت الجامعة زمام المبادرة أيضا في الاستجابة للأزمة السورية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التوسط بين المعارضة السورية والنظام، فضلا عن ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي على النظام بهدف إنهاء العنف.

ويشكل قرار تعيين الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا مؤشرا واضحا على تنامي التعاون الإيجابي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به السيد الأخضر الإبراهيمي، ونبذل كل ما بوسعنا لدعم جهوده الرامية إلى حل الأزمة في سوريا، تماما كما أيدنا سلفه، السيد كوفي عنان. وأؤيد تماما الجهود المبذولة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ونرحب بتعميق التعاون بين هاتين الهيئتين. فذلك أمر هام ما دامت هناك تحديات ملحة حاليا، تتشاطر فيها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مسؤولية مشتركة.

وكلما ازدادت الأزمة السورية عمقا كلما ازداد خطر عدم الاستقرار الإقليمي ونشوب الصراع على النطاق الإقليمي الأوسع. وإن معالجة مثل هذه الأزمات هي السبب عينه الذي أنشئ من أجله مجلس الأمن. وعليه، فإن فشل مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بمسؤولياته الواضحة في حالة سوريا إنما هو أمر مثير للصدمة ولا مبرر له، كما قال السيد فابيوس في وقت سابق. بل إن وفاة ما يزيد عن ٢٢٠٠٠ شخص منذ أن فشل المجلس في المرة الأولى في التوصل إلى اتفاق على قرار بشأن وقف العنف، إنما هي إدانة فظيعة له. وقد فات منذ مدة طويلة أوان نزول المجلس بثقله

الجماعي لمطالبة النظام السوري بإنهاء العنف أو فرض عواقب وخيمة إذا لم يفعل ذلك.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإنني في غاية القلق بسبب التطورات الميدانية الجارية، بما في ذلك استمرار النشاط الاستيطاني. وأدعو كلا الجانبين إلى تجنب الخطوات التي تنتقص من فرص السلام واستئناف المحادثات المباشرة. وقد كنا واضحين منذ فترة طويلة في رأينا أن الدولة الفلسطينية هدف مشروع، وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي عبر التوصل إلى اتفاق شامل بين إسرائيل والفلسطينيين. ونود أن نرى حلا لهذا الصراع يكفل للشعب الفلسطيني الدولة التي هو بحاجة إليها ويستحقها، في ذات الوقت الذي يكفل فيه للشعب الإسرائيلي الأمن والسلام في الأجل الطويل. وبدون ذلك، سيظل تحقيق السلام والأمن في المنطقة بعيد المنال.

ومن اللافت للنظر ما تحقق من إنجازات كبيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بزوغ فجر الربيع العربي. ففي ليبيا ومصر وتونس أدلى المواطنون بأصواتهم في انتخابات حرة للمرة الأولى منذ عقود من الزمان. وأمسكت شعوب المنطقة نفسها بزمام المبادرة في التغيير ولم يعد بمقدور أي أحد آخر فرض رؤيته على المنطقة. ومع ذلك، فإن هناك دورا حاسما يضطلع به المجتمع الدولي في دعم الإصلاح السلمي. وتؤدي المملكة المتحدة ذلك الدور عبر شراكتنا العربية عن طريق تقديم الدعم الدبلوماسي والعملي من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويجب علينا أن نعمل معا لضمان حماية الحريات والحقوق التي حصلت عليها الشعوب بشق الأنفس، وأن تحظى الشعوب التي لا تزال تكافح من أجل حقوقها المشروعة بدعمنا اللازم. فبذلك نرسي أسس السلام والأمن الدائمين في المنطقة. ويجب علينا مواصلة العمل لضمان أن تكون الأمم المتحدة بمثابة جسر للتعاون الدولي الفعال في مجال توفير ذلك الدعم للمنطقة. وشعوب المنطقة تستحق ذلك الوعد ويجب علينا ألا نخذلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا أنخيلا هولغين كويار، وزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة هولغين كويار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشارك الأعضاء الآخرين في تهنئة ألمانيا على تولي رئاسة المجلس، و تهنئتكم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية على عرضيهما.

يكتسي عمل المنظمات الإقليمية في مجال البحث عن حلول للحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أهمية بالغة. وندرك جميعا العمل الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية في حالة ليبيا، وذلك الذي أداه مجلس التعاون الخليجي في حالة اليمن. ولا ريب أن المنظمات الإقليمية هي الأكثر معرفة بالحالات في مناطقها.

وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء تحديات أمنية كبيرة. ويتسم التعاون مع المنظمات الإقليمية – مثل جامعة الدول العربية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وغيرها – بأهمية بالغة في الوصول إلى حلول دائمة تعالج أيضا شواغل كل منطقة على حدة. وينبغي للمجلس أن يعمل على تعزيز التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، مع إعطاء الأولوية للاستراتيجيات التي ترمي إلى منع نشوب الصراعات، والوساطة وجهود المساعي الحميدة. والمنظمات الإقليمية في مركز متميز، بحكم قدرتها على الوصول لأصحاب المصلحة الرئيسيين، ومعرفتها وخبرتها الاستثنائيتين بالحالات المتنوعة الجارية في مناطقها. وهنا تكمن أهمية مشاركة هذه المنظمات بصفة الشركاء الاستراتيجيين في تنفيذ الإجراءات التي تتلاءم مع خصائص واحتياجات كل حالة قيد النظر. ومع ذلك،

فمن المهم ضمان الانسجام بين عمل مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

وتتساءل الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2012/686، المرفق) عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على وجه الخصوص. ومن رأيي أن عقد اجتماعات التقييم على أساس سنوي، من قبيل تلك التي تعقد الآن بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الحوار بشأن منع نشوب الصراعات، يمكن أن يكون مفيدا في ذلك الصدد.

ويمكن – بل يجب – تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية في سبيل مواجهة التحديات الأمنية في الشرق الأوسط. ويقدم تعيين السيد كوفي عنان في منصب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا قبل بضعة أشهر، ثم مؤخرا، السيد الأخضر الإبراهيمي في المنصب ذاته أمثلة جيدة على ذلك التعاون.

وأود مرة أخرى إدانة الهجوم الذي حدث في ليبيا على القنصلية الأمريكية في بنغازي، الذي أسفر عن وفاة السفير كريستوفر ستيفنز وغيره من المسؤولين. ولا يمكن لنا أن نسمح للتطرف والإرهاب بالنيل من حياة الإنسان. ويجب أن تعطى الأولوية لقيم التسامح واحترام التنوع الثقافي والديني والسياسي والاقتصادي في العلاقات العالمية.

وأود أن أتناول الحالة في سوريا. فالأزمة السورية تشكل تهديدا للسلام في الشرق الأوسط، وهي منطقة لا تزال تواجه أوضاعا أمنية غير مستقرة على مدى أكثر من عام. وعليه، نحن نأسف لعجز المجلس عن وقف العنف وإراقة الدماء وتيسير الوصول إلى حل سلمي. ويجب علينا في ذلك الصدد، التنويه إلى أن المجلس لم يكن قادرا على التوصل إلى اتفاق للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به من قبل الدول الأعضاء.

والحالة الإنسانية مثيرة للقلق، كما ناقشنا قبل بضعة أسابيع في هذه القاعة ذاتها. ونحن نتشاطر المخاوف بشأن تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. واليوم نود أن ننوه على وجه الخصوص، بالجهود التي تبذلها تركيا ولبنان والأردن والعراق، التي رحبت بدخول مئات الآلاف من اللاجئين السوريين في الأشهر الأخيرة. وعانى الشعب السوري أيضا من التشرد الداخلي وتدمير منازل أفراده وبنيتهم التحتية. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لإيجاد حل سياسي تفاوضي لتلك الأزمة التي تزداد إلحاحا يوما بعد الآخر.

وأغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف في سوريا لوضع حد فوري لاستخدام القوة والعنف. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة احترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية للسكان وحمايتها – بما في ذلك الحق في الحياة وحرية التعبير وحرية تشكيل الجمعيات – على عاتق السلطات السورية، فإنه يجب على جميع الأطراف المعنية الامتثال لقواعد القانون الإنساني الدولي.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي تؤثر سلبا على المنطقة حالياً، فلا مناص من أن يظل السعي إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي أولوية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام في جميع أنحاء المنطقة.

في هذه الحالة، كما في غيرها، يجب أن نستفيد من الميزة النسبية التي تتمتع بها جامعة الدول العربية للتغلب على العقبات القائمة واستئناف المفاوضات الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا وعلى أساس اتفاق يضمن التعايش السلمي بين الدولتين. لتحقيق ذلك الهدف، من الضروري تهيئة الظروف في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لتعزيز الثقة المتجددة

ودفع المفاوضات. وما برحت كولومبيا تدعم الحوار باعتباره الطريق المفضي إلى السلام والازدهار، وستظل تعمل بإلحاح على تعزيز وجهة النظر تلك في المجلس.

نحن نؤيد مشروع البيان الرئاسي بشأن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إليوت أوهين، وزير الشؤون الخارجية والتعاون بجمهورية توغو.

السيد أوهين (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أثني على الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الشرق الأوسط في سياق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وأشكر أيضا الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية كلاً على الإحاطة التي قدمها عن الحالة في الشرق الأوسط. وأخيرا، أرحب بزملائي وزراء الخارجية، الذين يدل حضورهم على أهمية المسألة المعروضة على المجلس.

يعود التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى عام ١٩٥٠، وهو يتسم بأهمية بالغة، خاصة في ظل ما يواجهه المجتمع الدولي الآن من شتى أنواع التهديدات، بما في ذلك التراعات المسلحة، والإرهاب، والأزمات الإنسانية، والأزمات المرتبطة بالتطرف، وانتشار الأسلحة النووية.

لم تعد ثمة من حاجةٍ إلى التدليل على أهمية مساهمات المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. في وقت تستدعي فيه الصراعات والتهديدات الخطيرة في الشرق الأوسط حشد الموارد المتاحة كافة، فقد بات من المهم اليوم أكثر منه في أي وقت مضى تعزيزُ التعاون في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ذلك ليس خيارا، بل ضرورة تعيد إلى الأذهان بياناً سبق أن أدلى به الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، السيد الشاذلي القليبي، خلال لقاء بين المنظمتين عُقد في تونس في عام ١٩٨٣.

”الجامعة تواقة جداً إلى تعزيز وتطوير العلاقات القائمة في جميع المجالات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وإلى التعاون بشتى الوسائل الممكنة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة“.

إن ميزة جامعة الدول العربية، المتمثلة في قدرها على جمع الدول معا للتصدي لمسائل تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، تبين أن تعاونها مع الأمم المتحدة ضروري وينبغي تعزيزه. وقد اتخذ ذلك التعاون أشكالا عديدة، خاصة خلال الأزمة السورية، حيث وجدت مبادرات الجامعة العربية الدعم من الأمم المتحدة عموماً ومن مجلس الأمن على وجه الخصوص. يقدم تعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا في شباط/فبراير، وتعيين الممثل الخاص المشترك في آب/أغسطس بعد استقالة المبعوث الخاص المشترك، الدليلَ على روح الاستعداد والالتزام لدى الأمينين العامين للمنظمتين من أجل العمل معا وصولاً إلى حل للأزمة.

ينبغي لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة أن يواصلا استكشاف السبل والوسائل اللازمة لمساعدة الشعب السوري لوضع حد للمأساة التي تسببت حتى الآن في نحو ٣٠ ٠٠٠ حالة وفاة وفي نزوح مئات الآلاف من المشردين واللاجئين. علاوة على ذلك، ينبغي أن يتجاوز ذلك التعاون الأزمة السورية إلى حالات وصراعات أخرى في المنطقة لم يكن لجامعة الدول العربية حضور واضح فيها. إن زيادة مشاركة الجامعة في تسوية كل الأزمات في الشرق الأوسط أمر مرغوب فيه، ليس فقط لأن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى ذلك، ولكن أيضا لأن

الجامعة تستطيع اقتراح حلول ممكنة تأخذ في الاعتبار الروابط الثقافية، والتاريخية والاجتماعية بين أطراف الصراعات.

ولئن كان التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لم يحقق حتى الآن التوصل إلى حل للأزمة السورية، فإنه يظل، بالرغم من ذلك، يشكل إطارا للعمل المشترك والبحث عن حلول، إطاراً يمكن أن تتجلى من خلاله فوائد ما تتحلى به الجهات الفاعلة المشاركة فيه من شجاعةٍ وعزيمة. يعتقد بلدي أن على المنظمتين أن تعملا أكثر على تضافر جهودهما من أجل التوصل إلى تسوية لتلك الأزمة وغيرها من حالات الصراع في الشرق الأوسط، كما هو الحال في اليمن ولبنان، والقضية العنيدة في فلسطين.

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يعرب عن ترحيبه بمبادرة السلام العربية لتسوية الصراع. فمن شأن تنفيذ تلك الخطة أن يؤدي إلى تهدئة التوترات في المنطقة. وفي ذلك السياق، نحث جميع الأطراف المعنية على العمل من أجل تنفيذها بصورة متناسقة.

وينبغي تعزيز التعاون بين الجامعة والأمم المتحدة لضمان الاتساق الضروري بين المبادرات والإجراءات التي تتخذها المنظمتان. ومما لا شك فيه أن ذلك يتطلب تحديث المعرفة في جميع المجالات، خاصة تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف، إذ ما من بلد أو منظمة يملك المقومات اللازمة لإخراج بلد أو منظمة من أزمته. شكل ذلك الهدف أساس القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. نرحب بالاجتماع الذي عقدته المنظمتان في تموز/يوليه في فيينا، حيث اتفقا على تعزيز شراكتهما في جميع المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

وبالمثل، فإننا نرحب بالاتصال المباشر بين الأمينين العامين للمنظمتين، من جهة، وفيما بين المؤسسات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من جهة أخرى. تعكس هذه المبادرات حاجة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى تطوير شراكة واعدة من شأنها أن توفر الحلول للتحديات والتحولات الجارية في الشرق الأوسط. يمكن تطوير هذا التعاون بتعزيز الآليات التي يمكن أن تتمخض عنها الاجتماعات المنتظمة، حيث يتسنى للمنظمتين تقييم الشراكة بينهما والاتفاق على إجراءات مشتركة لمنع نشوب النزاعات أو للبحث عن السبل والوسائل الملائمة للتوصل إلى حلول دائمة للأزمات القائمة.

من هذا المنطلق، يرى بلدي أن من المرغوب فيه إنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، على غرار المكتب الموجود لدى الاتحاد الأفريقي، لأنه يمكن أن يساعد بالتأكيد على تعزيز تبادل المعلومات وتسهيل اللقاءات الثنائية. المشاورات بين الأمانة العامة للجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ينبغي أن تشمل، على وجه الخصوص، مجلسَ الأمن بغية تعميق التبادلات بشأن جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

وتأمل توغو بشدة أن يحدد هذا الاجتماع سبل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية بهدف ضمان اتخاذ إجراءات فعالة لتسوية النزاعات في المنطقة. ويأمل بلدي أن يرى جامعة الدول العربية وهي تصبح منظمة تعمل من أجل السلام بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رانجان ماثاي، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية الهند.

السيد ماثاي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بأن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، يا سيدي الرئيس، على ترؤسك هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلام والأمن في غرب آسيا وشمال أفريقيا. كما أودّ أن أشكر الأمين العام وأمين عام جامعة الدول العربية على بيانيهما القيّمين.

ما برحت التطورات في غرب آسيا وشمال أفريقيا تؤدي دورا كبيرا في تشكيل تاريخ العالم منذ أقدم العصور. فهذه المنطقة مهد الأديان الرئيسية والحضارات العظيمة. وقد كانت هذه المنطقة، بفضل عبقرية شعوبها وموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية، محل اهتمام كبير على الصعيد الدولي. وليس من الغريب لذلك أن يكون التحول التاريخي الذي حدث في عدة بلدان في المنطقة منذ أواخر عام ٢٠١٠ مثار اهتمام شديد للعالم بأسره.

وكان الأمل بوجه عام يتمثل في أن تكون هذه التحولات سلمية، وأن تؤدي إلى نتائج شاملة للجميع وديمقراطية داخل بلدانها. وتقوم جامعة الدول العربية، بوصفها أهم المنظمات الإقليمية، وكانت سابقة في وجودها على الأمم المتحدة، بدور هام في تتابع الأحداث في المنطقة وتوجِّه مشاركة المجتمع الدولي فيها. ويسلّم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بأهمية المنظمات الإقليمية ودورها في الأمور المرتبطة بصون السلام والأمن الدوليين. ويوفر الميثاق كذلك إطارا عريضا لتعاون مجلس الأمن مع هذه المنظمات الإقليمية، مع الإشارة بوضوح إلى أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق المجس ذاته.

وقد بدأ التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة في أوائل الخمسينات من القرن الماضي. وتفيد كلا المنظمتين من التقاء رغبتيهما في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، رغم وجود بعض الخلافات أحيانا. وكان في تعزيز الشراكات بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجامعة العربية على المستوى المؤسسي في ميادين التنمية البشرية وبناء القدرات وتمكين المرأة والشباب نفع كبير للمنطقة. وينبغي المضي في تعزيز هذا التعاون القائم الآن لمساعدة بلدان المنطقة على تلبية طموحات شعوبها في أن يكون لها دور أكبر في تشكيل مصيرها. وتقف الهند على أهبة الاستعداد لأداء دورها في هذا الصدد.

ومن المهم التشديد هنا على أنه ينبغي أيضا تجنب الانتقائية في تعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية. فالتعاون مع منظمة إقليمية لا ينبغي أن يأتي على حساب أخرى. وينبغي أن يحدد الهدف المتمثل في التسوية السلمية للنزاعات ما يتخذه المجلس من إجراءات. وينبغي أن يوجه المجتمع الدولي أنشطة الأمم المتحدة كافة، بما في ذلك تعاونها مع المنظمات الإقليمية. وينبغي أن تستعين كل من الأمم المتحدة والجامعة بجميع أدوات الدبلوماسية لمساعدة البلدان المعنية في عملية الانتقال إلى الأخذ بنظم للحكم شاملة للجميع وتشاركية مع المحافظة على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين. وينبغي أن يشمل التعاون بينهما جميع المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين، وبخاصة مكافحة الإرهاب. ولا بد من احترام مبادئ السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والوحدة والسلامة الإقليمية. كما أن من المهم مراعاة خصائص كل حالة على حدة.

وإذا كان من قضية واحدة تقتضي الاهتمام الفوري من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على حد سواء، فهي النزاع العربي الإسرائيلي، بما فيه القضية الإسرائيلية الفلسطينية. ولا يمكن إغفال تلك القضية في أثناء تركيزنا على التطورات الأخيرة في المنطقة. فلا يمكن أن يوجد سلام دائم في غرب آسيا بدون تسوية عادلة وشاملة، استنادا إلى تحقيق الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في أن يقيم دولة خاصة به ولها حدود معترف بها دوليا، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ونحن لذلك نحث كلا من المجلس والجامعة العربية على تيسير استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن.

وتؤدي جامعة الدول العربية دورا هاما في حل الأزمة السورية. ونعرب عن تأييدنا الكامل للتسوية السلمية للنزاع من خلال عملية سياسية شاملة يمسك بزمامها السوريون،

وتقوم على الرفض الصارم لأي تدخل عسكري. ونحث جميع الأطراف، سوريةً وأجنبية، على التعاون بنية حسنة مع الممثل الخاص المشترك، السيد الأخضر الإبراهيمي، حتى يتسنى تسوية الأزمة السورية دون مزيد من سفك الدماء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أدعو السيد جليل عباس جيلاني، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد جيلاني (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكر ألمانيا على دعوتها لعقد مناقشات اليوم بشأن مسألة قريبة إلى قلوبنا وبند بالغ الأهمية مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن منذ أمد بعيد. وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأرحب بالوزراء الموقرين الذين يحضرون مناقشات اليوم. كما نرحب بالأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، في مجلس الأمن للمرة الثالثة خلال أشهر قليلة، وفي ذلك بادرة على زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن للروابط بين باكستان والعالم العربي جذورا تاريخية وثقافية ودينية عميقة ومستمرة. ونعتبر سلام العالم العربي وتقدمه مرادفين لسلامنا وتقدمنا. وتؤيد باكستان التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مختلف المجالات، ومنها صون السلام والأمن وتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. وترى باكستان أن المنظمات الإقليمية بوسعها أن تؤدي دورا هاما في التسوية السلمية للمنازعات. فهي في وضع يتيح لها بشكل أفضل من غيرها أن تفهم حقائق وتعقيدات الحالة على أرض الواقع، وأن تضيف بالتالي دورا ومنظورا مكملين للأمم المتحدة.

وتكمن روح تعددية الأطراف في بناء الجسور وإيجاد أرضية مشتركة وتجميع الموارد. وفي تعيين مبعوث خاص مشترك، ومن بعده ممثل خاص مشترك، معني بسوريا مثال على التعاضد الذي ينبثق عن تعددية الأطراف.

ويمر العالم العربي حاليا بفترة من عدم اليقين ومن الإصلاح. وباكستان، بوصفها بلدا وُلد نتيجة لصراع ديمقراطي، وبوصفها ديمقراطية فاعلة ونابضة، تدعم الآمال المشروعة للشعوب دعما كاملا. غير أن قرار التغيير يجب أن يمر من خلال الوسائل السلمية، وينبغي أن يتولى قيادته ويمسك بزمامه السكان أنفسهم. وقد عارضت باكستان دوما من حيث المبدأ أي تدخل خارجي أو استخدام للقوة أو عنف. ونحن نرى بالمثل أن التدابير القسرية تؤدي إلى تصلّب المواقف ونادرا ما تتسم بالفعالية. فالحوار والمشاركة هما جوهر تعددية الأطراف، الذي ينبغي المحافظة عليه.

ومن المهم التأكيد مجددا على أن عصر تجديد الهمم، الذي كثيرا ما يسمى تلطُّفا بالربيع العربي، لا ينبغي أن يتجاوز شعب فلسطين. فقد عانى سكانها تحت نير الاضطهاد والطغيان والاحتلال غير المشروع أطول مما ينبغي. ولا بد من أن تلمّ رياح الربيع الرقيقة بالأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي المحتلة كذلك. ويجب ألا يبقى مجلس الأمن صامتا في وجه تحدي إسرائيل المستمر لإرادة المجتمع الدولي الجماعية، وسياستها الاستيطانية غير المشروعة، ومعاقبتها الجماعية للفلسطينيين بمواصلة حصارها لغزة، الذي دخل الآن عامه السادس.

ونهيب بجامعة الدول العربية أن تستمر في القيام بدورها البالغ الأهمية الذي لا جدال فيه من أجل توجيه اهتمام العالم إلى هذه النماذج من الظلم التاريخي والعمل على التوصل إلى تسوية عادلة. ويجب أن يقدم مجلس الأمن دعمه الكامل لتلك الجهود. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ما لم تتم تسوية القضية الرئيسية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، الرامية إلى إعادة قيام دولة فلسطين المستقلة

التي تملك مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، فلن تكون أي خطة للسلام الشامل ممكنة.

وقد عكفت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على إقامة روابط مؤسسية بينهما خلال السنوات القليلة الماضية. وفي حضور الأمين العام نبيل العربي هنا اليوم ما يثبت ذلك. وعلاوة على مجال السلام والأمن، يوجد أيضا تعاون في ميادين أخرى، تتراوح بين مكافحة الإرهاب وبين الحد من مخاطر الكوارث والقضايا الإنسانية. ونرجو أن تواصل الأمم المتحدة والجامعة الإضافة إلى هذه الروابط. فزيادة التعاون والتنسيق بينهما هي في صالح كلتا المنظمتين. ويحدونا الأمل في أن تؤدي صور التآزر هذه إلى التسوية السلمية للنزاعات في هذه المنطقة، وخاصة المتعلقة بحصول شعب فلسطين على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وتعرب باكستان عن إدانتها الشديدة لما جرى في الآونة الأخيرة من إصدار فيديو تشهيري ونشر رسوم كاريكاتيرية مسيئة في الصحف. ونؤيد إعلان الأمين العام أن هذه الأعمال لا معنى لها وشائنة.

وهذه في الواقع أمثلة بغيضة عن التحريض على الكراهية والتمييز ضد المسلمين بحجة حرية التعبير والرأي. وكما شهدنا، إن رد الفعل العالمي على هذه الأعمال وما ينجم عنها من عواقب يؤثر تأثيراً قوياً على السلم والأمن الدوليين. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقيّم هذه الأفعال الذميمة ويتخذ إجراءات متضافرة لطرح وتنفيذ التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات، ضد هذه الأعمال على جميع المستويات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهناك حاجة واضحة لتعزيز الحوار والتعاون بين جميع الأديان والثقافات والحضارات بغية توطيد الوئام والتعايش السلمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى حول مسألة هامة كهذه، وأود أن أشكركم شخصياً على رئاستها. وأشكر أيضا كلاً من السيد بان كي – مون والسيد نبيل العربي على مساهماتهما القيّمة جداً في المناقشة الجارية اليوم.

إن هذه الأوقات هي بالتأكيد أوقات صعبة في الشرق الأوسط، حيث تتصدر من جديد المشاعر القوية والمظالم العميقة الجذور مع ما تخلّفه من عواقب مأساوية. ولقد شعرنا بحزن عميق لوفاة السفير ستيفنز وزملائه في بنغازي، ومرة أخرى نود أن نتقدم بتعازينا الصادقة الى أسرهم والشعب الأمريكي. ليس هناك تماماً أي مبرر لمثل هذه الأفعال من العنف أو الهجمات ضد البعثات الدبلوماسية. يجب شجبها وإدانتها على نحو قاطع. وهي أيضا هجمات ضد كل واحد منا والقيم المنصوص عليها في الميثاق.

ولقد حان الوقت الآن لضبط النفس والتأمل الرصين من الجميع. والمؤكد أن الناس في شمال أفريقيا لم يقاتلوا بمنتهى الشجاعة من اجل إعمال حقوقهم الأساسية ومن ثم لمجرد أن تتعرض أحلامهم وتطلعاتهم المشروعة للخطف على أيدي قلة من الاشخاص. كذلك، إن تشويه الاديان في سبيل تأجيج الكراهية والنهوض بجداول أعمال المتطرفين الضيقة يجب ادانته بشدة. ومن المحتم أن نعمل كلنا بشكل جماعي لمواجهة مثل هذه القوى الهدّامة. وكما قال الرئيس أوباما أمس، ”إن العنف والتعصب لا مكان لهما بين أممنا المتحدة“ (أنظر A/67/PV.6). والتنوع أمر يستحق أن يُحتفى به، لا أن يكون موضع خشية.

والتحديات التي تجابه العالم اليوم تتطلب مواجهات مشتركة. وبهذا المعنى، نعتقد أن مجلس الأمن يمكنه وينبغي له أن يعزز دوره وفعاليته بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين عن طريق إقامة شراكات تكميلية قوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما كان الحال في ليبيا وسوريا واليمن.

وهناك فرص وافرة لزيادة التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، سواء كان ذلك في مجال الدبلوماسية الوقائية، أو الوساطة، أو الاستجابة السريعة، أو حل الصراعات، أو في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ويجب أيضا أن تبني الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على الإنجازات المشتركة. هذا هو الحال في ليبيا، حيث يمكنهما أن يؤديا دوراً حاسما، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بغية دعم الليبيين في طريقهم إلى الديمقراطية، والمصالحة، والسلام، والرخاء. هذه هي الحال أيضا في اليمن. وكما قال الأمين العام، إن التعاون بين المنظمتين يجب ألاّ يقتصر على المسائل السياسية أو الازمات القائمة اليوم، ولكن أن ينتقل إلى مجالات أخرى، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية في طبيعتها.

إن الشرق الأوسط يواجه أخطاراً متجددة، حيث يستعر الصراع الدموي في سوريا، ولا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في حالة جمود طال أمدها. وكلا هذين الصراعين يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويجب تسويتهما على وجه السرعة. ولكل من مجلس الأمن وجامعة الدول العربية مسؤوليات محددة في هذا السياق، ولا يمكنهما التخلي عنها. وهناك حاجة ملحة الى تجديد جهودهما والعمل معا بغرض التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة بأسرها.

ففي سوريا، إن عدد الوفيات يتواصل ازدياداً. والحالة الإنسانية المأساوية تزداد سوءا، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تمضي قدما دون هوادة يوما بعد يوم على نحو واسع ومنهجي. ونحن نناشد جميع أطراف الصراع التقيد الصارم بمبادئ القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان. وقد كان بالإمكان تفادي هذه المأساة الإنسانية الرهيبة لو لم تتصدَ الحكومة السورية للتطلعات المشروعة للشعب السوري باستعمال القوة الغاشمة ورفض جميع المحاولات الرامية إلى تعزيز حل سياسي سلمي.

وزيادة عسكرة الصراع لا يستتبعها إلاّ المزيد من المعاناة البشرية وتهديد سلامة سوريا نفسها وزعزعة استقرار البلدان المجاورة. لا يوجد بديل من التوصل إلى حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، مما يسمح بعملية انتقالية سلمية وديمقراطية.

وتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، تماما كتعيين السيد كوفي عنان سابقا، يبرز التعاون بين منظمتينا. فالسيد الإبراهيمي يمكنه أن يعتمد على دعمنا الكامل. ومع ذلك، إن فرص نجاحه سوف تعتمد إلى حد كبير على الدعم الذي يتلقاه من مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، كما أكد السيد العربي عن حق.

ويجب أن نعمل معاً على إقناع الأطراف وأصحاب المصلحة باعتبار تعيينه فرصتهم لإعادة التفكير في خياراتهم، ووضع حد للعنف والانخراط جديا في مرحلة انتقالية سياسية شاملة بقيادة سوريا. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المجلس أن يمارس الضغط بشكل متحد ومستدام وفعال على جميع الجهات، وعلى السلطات السورية بوجه الخصوص، في ضوء مسؤولياتها الرئيسية.

والتطورات الحاصلة في العالم العربي تجعل التسوية النهائية للصراع العربي – الإسرائيلي ملحة أكثر من أي وقت مضى. وهذه التسوية، مع ذلك، ستظل بعيدة المنال ما دامت قضية فلسطين، التي هي جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي، دون حل.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدّم الرئيس عباس الطلب الفلسطيني للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة، ووضعت المجموعة الرباعية إطار عمل لاستئناف المفاوضات المباشرة، وإطارا زمنياً للانتهاء منها. وبعد مضي سنة واحدة، لم تشارك الأطراف بعد في مناقشة مجدية حول المسائل الجوهرية. ونتيجة لذلك، فإن احتمال إقامة دولة فلسطينية حرة وذات سيادة يبتعد بسرعة. ومن الواضح أن الصكوك والادوات التي اعتمدنا عليها حتى الآن لم تنجح، وهي بحاجة إلى اعادة نظر أو استبدال أو تكيّف.

إن تكثيف اسرائيل للأنشطة الاستيطانية غير القانونية يبدد جداً إمكانية الحل القائم على دولتين، كما أكد الوزير فابيوس عن حق، ويقوض الثقة ويضعف الأصوات المعتدلة. وفي الوقت نفسه، بقي العنف الذي يمارسه المستوطنون قائماً دون هوادة، وازداد تخريب أماكن العبادة. ونحن نناشد إسرائيل مرة أخرى وقف توسيع المستوطنات والتصرف بحزم ضد مرتكبي أعمال العنف هذه.

ويجب أن يجدد مجلس الأمن وجامعة الدول العربية الجهود بهدف استئناف المحادثات المباشرة المجدية بسرعة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبارامترات التي تحظى بتأييد دولي، ومبادرة السلام العربية. ولكي تنجح المفاوضات المباشرة، يجب أن تنشئ أيضا إطارا زمنيا سياسيا واضحا وذا مصداقية.

وفي الآونة القريبة جدا، يجب أن نكفل عدم عكس الإنجازات التي تحققت في مجال بناء الدولة الفلسطينية بسبب المآزق الاقتصادية والمالية التي تواجه السلطة الفلسطينية حاليا. ومع ذلك، يجب ألاّ نشيح ببصرنا عن حقيقة أن المشكلة ما زالت سياسية، وهي بالتحديد استمرار الاحتلال الذي يعيق تطوير الاقتصاد الفلسطيني المستدام، مما يجبر الفلسطينيين على الاعتماد على الجهات المانحة.

إننا نتفهم تماما مخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة، كما نتفهم أن فلسطين المستقلة ليست حقا غير قابل للتصرف فحسب، بل أيضا مسألة عدالة أساسية للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، هناك العديد من المسائل التي يمكن وينبغي لأجلها زيادة تعميق التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولا شك أن هذا سيكون في مصلحة السلام والأمن الدوليين، وكذلك الاستقرار والازدهار في منطقة واسعة لا تزال غير مستقرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، أذن لي أن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم:

”يؤكِّد مجلس الأمن مجدداً مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

”ويُشدِّد مجلس الأمن على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن، وبما يتسق مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق، يمكن أن يعزِّز الأمن الجماعي.

”ويشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة وبيانات رئيسه التي تُشدِّد على أهمية إقامة شراكات فعّالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظم الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الأمين العام للأمم المتحدة،

بان كي – مون، والأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي.

''وينوّه مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للإسهام في المساعي الجماعية الرامية إلى تسوية التراعات في الشرق الأوسط سلمياً، فضلاً عن تعزيز الاستجابات الدولية للتحوُّلات التي تشهدها المنطقة، ويشجّعها، مؤكداً من جديد التزامه القويّ بسيادة دول المنطقة واستقلالها ووحدها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد الميثاق ومبادئه.

''ويرحِّب مجلس الأمن بتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في أعقاب هذه التحوُّلات التي تجسِّد التطلُّعات المشروعة لجميع شعوب المنطقة إلى الحرية والمشاركة السياسية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع تعدُّدي.

''ويؤكِّد مجلس الأمن التزامه بسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وبالسعي إلى حلٍّ شامل للتراع العربي – الإسرائيلي، كما يؤكِّد مُجدداً أهمية مبادرة السلام العربية. ويشير مجلس الأمن أيضاً إلى قراراته السابقة ذات الصلة.

''وإذ يشير مجلس الأمن، إلى قرارَيه ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣(٢٠١٢)، يرحِّب بتعيين الممثل الخاص المشترَك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، باعتباره خطوة هامّة إلى الأمام في التعاون بين كلتا المنظمتَين، ويُعرِب عن دعمه لجهود الممثل الخاص في مواصلة المساعي الحميدة للأمين العام في هذا الصدد.

''ويُثني مجلس الأمن على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على التزامها المستمرّ بحفظ السلام وبناء السلام على الدوليين، بما في ذلك عَبْر المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

''ويُحيط مجلس الأمن علماً بالاجتماع العام بشأن التعاون بين أمانتَي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة التابعة لهما، الذي عُقد في فيينا من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢.

''وينوِّه مجلس الأمن بالعزم الذي أعرب عنه ممثلو المنظمتين على التعاون عَبْر جدول أعمال موسع يشمل الشواغل المتبادَلة، وذلك بصياغة استجابات مشترَكة كافية لمجابهة الأزمات الإنسانية عند الاقتضاء، وبتعزيز حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، مع التأكيد على ضرورة ضمان أن جميع جهودَ الأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن، تحترم أيضاً سيادة القانون وتعزِّزها.

''ويشير مجلس الأمن إلى بيانَيه الصحفيين الصادرَين في ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر بشأن الاعتداءات الأخيرة على الموظفين الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية، ويؤكِّد مجدداً أنّ هذه الأعمال غير مبررة، بغضِّ النظر عن دوافعها، أينما ارتُكِبت وأياً كان مرتكِبوها. ويشدِّد مجلس الأمن على أهمية احترام التنوُّع الديني والثقافي، وتفهُّمه في جميع أنحاء العالم. ويؤكِّد مجلس الأمن على الالتزام المشترَك من جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معاً، بالتشجيع على دعم حوار عالمي لتعزيز التسامح والسلام، ويدعو إلى تعزيز التعاون في ضوء الأحداث الأخيرة، لتحفيز تفاهم أفضل بين البلدان والثقافات والحضارات.

’’ويُقِرُّ مجلس الأمن بأهمية تعزيز التعاون بشأن بناء القدرات مع جامعة الدول العربية في صون السلام والأمن الدوليين.

’’ويعرِب مجلس الأمن عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعّالة للمزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق.

’’ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُقدِّم عند الاقتضاء تقريراً عن سُبُل تعزيز العلاقات المؤسسية والتعاون بين المنظمتين‘‘.

سيصدر هذا البيان بصفته وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز (S/PRST/2012/20).

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب للإدلاء ببيان إضافي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أشكركم، سيّدي الرئيس، على الإدلاء بهذا البيان الهامّ في ختام مناقشتنا. كما أشكركم على صبركم ومثابرتكم في السعي إلى ضمان اعتماد النص.

إنّ البيان الرئاسي (S/PRST/2012/20) قيمة مضافة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ففي ضوء الجهود غير المسبوقة التي وسمت إجراءات جامعة الدول العربية في الأشهر القليلة الماضية، يكتسب هذا البيان جدارته حقاً. ولكن هو ما أرادته الأمم المتحدة أيضاً. إنّه يشكِّل ركناً أساسياً إضافياً في توطيد العلاقات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونودّ أن نُعرب عن رضانا العميق حيال حقيقة أنّ الفقرة الأخيرة من البيان تترك الباب مفتوحاً أمام المزيد من التعاون وتدعيم العلاقات المؤسسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد العربي.

السيد العربي (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكركم جزيل الشكر على مبادرة ألمانيا المتميِّزة بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

لقد استمعنا في هذه الجلسة إلى بيانات بالغة الأهمية، أدلى بها أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥. وآمل أن ينظر الأعضاء في المسائل الأساسية، لا في مجرد البيانات العامّة التي يمكن أن نسمعها في كلّ مكان. ومن المهمّ أن نحاول الوصول إلى جوهر المشاكل ونرى كيف يمكننا حلّها.

وفي ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، فإنّ المسألة، كما قال كثيرون اليوم، هي كيفية الاستفادة ممّا اتفقنا عليه في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه. ففي مُستهلّ الفترة الانتقالية، يتعين على مجلس الأمن أن يتصرّف ويتخذ الإجراءات وفقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أجل، يجب القيام بذلك. وقد اتفقت الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس على النصّ، فلتتصرف على أساسه.

وفي ما يتعلّق بفلسطين، أودّ القول إنّ إدارة النزاع لم تَعُدْ حلاً بعد الآن، فعلى المرء أن يُنهي النزاع. وقد أوكل مجلس الأمن مسؤوليته بشأن فلسطين إلى ما يُسمى المجموعة الرباعية. إنني لم أذكرها، لكنّ متكلِّمين عديدين أشاروا اليوم إلى أننا قُلنا في السنة الماضية إن شيئاً ما قد يحدث في أيلول/سبتمبر الحالي. وقد أوشك الشهر على نهايته و لم يحدث شيء. فحان الوقت لكي يُمسك مجلس الأمن بزمام هذه المسألة، ويناقشها ويرى ما الذي يمكن عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أية أسماء أخرى مدرَجة في قائمة المتكلّمين. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرَج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.